



لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟

إعداد
د. أحمد الكواز

العدد
(44)

العدد
٤٤

سلسلة الخبراء:

سلسلة تنمية تهدف إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم قضايا التنمية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات علمية دورية وغير دورية يقوم بتنظيمها المعهد. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، آمليين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع تلك القضايا في الدول العربية.

سلسلة الخبراء
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟

إعداد

د. أحمد الكواز

ديسمبر 2011

العدد (44)

المحتويات

5 تقديم
7 أولاً: المقدمة
9 ثانياً: هل فشلت بسبب استنزاف الموارد؟
11 ثالثاً: هل الفشل بسبب السياسات؟
12 رابعاً: أهم آليات تأثير السياسات على الفقر (هدف التنمية الرئيسي)
14 خامساً: هل فشلت بسبب السياسات الاقتصادية الكينزية؟
15 سادساً: هل فشلت بسبب آلية عمل مساعدات التنمية؟
17 سابعاً: هل فشلت بسبب السياسات الصناعية والزراعية؟
20 ثامناً: تجارب دول أمريكا اللاتينية، وتجارب الدول المصنّعة حديثاً في التحول
24 تاسعاً: خرافات اقتصادية
25 عاشراً: التاريخ الاقتصادي للدول المتقدمة، والتنمية
26 حادي عشر: الفقر وأسبابه
27 ثاني عشر: هل النظم السياسية هي المسؤولة؟
29 ثالث عشر: لماذا تقدمت اليابان وتأخرت مصر؟
32 رابع عشر: لماذا نجحت سنغافورة؟
34 خامس عشر: هل فشلت بسبب ضعف المؤسسات؟
37 سادس عشر: ملاحظات ختامية
41 سابع عشر: ملخص المناقشات
43 المصادر
48 الملاحق

تقديم

يعتبر التفاوت الاقتصادي ما بين الدول المتقدمة والنامية، والفجوة فيما بينهما من الموضوعات التي كانت، ولا زالت، تمثل اهتمام المختصين، والمتابعين لأسباب ومحددات النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية. إلا أن الموضوع الأكثر أهمية هو لماذا لم تتحول الدول النامية إلى متقدمة بعد الحرب العالمية الثانية، ولغاية الآن، باستثناء عدد قليل جداً تحوّلت إلى ما يُسمى بالدول المصنّعة حديثاً. علماً بأن التقدم يُشير إلى عوامل مركّبة منها، ضمن اعتبارات عديدة، الوصول إلى اقتصاد متنوّع قطاعياً، على المستوى المحلي، وتصديرياً، على المستوى الخارجي. ومنها أيضاً ارتفاع مساهمة التطور التكنولوجي في النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى انخفاض ظاهرة الفقر، وتطور النظم الاجتماعية لرعاية العاطلين، وقطاع صناعي تحويلي متطوّر يوفر أغلب الاحتياجات من السلع النهائية والوسيلة.

لقد حاول أحد المؤرخين الاقتصاديين من جامعة هارفارد، ديفيد لاندرز، في كتابه ”ثروة وفقير الأمم: لماذا البعض بهذا الثراء، والبعض الآخر بهذا الفقر؟“ والصادر عام 1998، حاول أن يعزي الأسباب إلى ثلاث مجموعات من العوامل: أولاً: العوامل الجغرافية البيئية، والثانية: الاقتدار التكنولوجي، والثالثة: العوامل الاجتماعية والسياسية. علماً بأن عالم الاجتماع العربي ”ابن خلدون“ كان قد أورد أهمية العوامل الجغرافية والبيئية عام 1377، وفي مقدمته الشهيرة.

بالإضافة إلى إسهامات المؤرخ الاقتصادي ”لاندرز“، فقد شهدت الدراسات النظرية التطبيقية العديد من الأسباب لتفسير ظاهرة عدم تحوّل الدول النامية إلى متقدمة. فهناك، أولاً، على المستوى الاقتصادي، السبب القائل بأن الأمر يعود لفشل السياسات الاقتصادية المطبّقة، وأن التقدم والفشل يرتبط بنجاح أو فشل السياسات. ويرتبط هذا التفسير بالمنهجية المتبعة من قبل النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، والتي تتبنى أغلب أفكارها مؤسسات التمويل الدولية. وفي المقابل هناك من يرى بأن المشكلة هي ليست مشكلة سياسات، رغم أهميتها، إنما المشكلة، أو المشاكل، مرتبطة بقيود هيكلية، بأسواق الإنتاج القطاعي، وأسواق العمل، والقطاع الخارجي، والمؤسسات، وغيرها.

وتتجسّد مجموعة الأسباب الثانية في سيادة الدولة القوية أو التنمية في الدول المتقدمة، وسيادة الدولة الضعيفة أو الرخوة في الدول النامية كما أشار إلى ذلك عالم الاقتصاد السويدي ”جونار ميردال“، الحائز على جائزة نوبل بالاقتصاد عام 1974 بكتابه الشهير، الصادر في سبعينات القرن الماضي، تحت عنوان ”تحدي الفقر العالمي: ملخص برنامج عالمي ضد الفقر“، حيث تغيب صفة فرض القانون، والتدخل من خلال الأدوات التخطيطية الرشيدة لمعالجة فشل الأسواق، ومحاربة الفساد، وضمان توزيع مقبول اجتماعياً للدخل، وتوفير المؤسسات الملائمة للإدارة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وغيرها.

ويُشار، ثالثاً، ضمن أسباب عدم التحول، إلى ضعف الإدارة الاقتصادية، التي هي بطبيعتها جزء لا يتجزأ من الإدارة العامة للدولة. ويتجسّد هذا الضعف أفضل ما يتجسّد في الأخطاء في تحديد مراحل وتتابع خطوات الإصلاح الاقتصادي. فمن غير المستحسن، ومن غير المفضل، إعتقاد الإدارة الاقتصادية ومراحل الإصلاح، على مقولة البدء بمرحلة التحرير، محلياً وخارجياً، يضمن اقتصاداً تنافسياً لاحقاً. فلا يقدم التاريخ الاقتصادي مثلاً لدولة متقدمة حالياً، نامية سابقاً، اعتمدت على تحرير التجارة (وما يرتبط بذلك من إلغاء للتعريفات الجمركية المرتبطة بحماية الصناعة والزراعية المحلية) قبل أن تتيح بخلق قطاع زراعي، وصناعي تحويّلي ضمن فترة من فترات الحماية الرشيدة (أي الهادفة إلى خلق سلع منافسة، وليس إلى خلق اقتصاد ريعي). كما أن مرحلة بناء المؤسسات لا بد أن يسبق أو على الأقل يوازي، أي خطوات لتحرير الاقتصاد. كما أن من أخطاء الإدارة الاقتصادية هي التحيز للتصنيع على حساب القطاع الزراعي ضمن التطبيق الخاطئ لسياسة إحلال الواردات التي اتبعتها أغلب، إن لم يكن جميع الدول المتقدمة والنامية، على حدٍ سواء. بالإضافة إلى أخطاء أخرى عديدة في الإدارة الاقتصادية.

رابعاً، ويُشار أيضاً كأحد المعوقات لإنجاز التحول، إلى ضعف المؤسسات واستشراء الفساد. ويسري القول هنا على المؤسسات الرسمية، المتمثلة في الأعراف والتقاليد والعادات المحاربة للسلوك التنموي في الإدارة الاقتصادية. وعادةً ما يُطلق على المؤسسات بـ "قواعد اللعبة" والتي تحكم بدورها دور "اللاعبين" في الحياة الاقتصادية مثل المنظمات والوزارات والهيئات وغيرها، والتي تعمل في ظل منظومة من القوانين تجسّد روح الدستور. وكلما كانت هذه المؤسسات متسّقة مع المتطلبات التنموية كلما قلت تكلفة إنجاز المعاملات، والعكس صحيح.

خامساً، كما تدرج طبيعة النظم السياسية كأحد الأسباب وراء تسريع أو تباطؤ التحول لدول متقدمة. فالقناعة السائدة بأن نظم الحكم الديمقراطيّة تساعد في عملية التحول، في حين تُعرقل النظم الدكتاتورية هذه العملية. إلا أن التجارب التاريخية غير متسّقة في هذا المجال. فمن النادر وجود تجربة اقتصادية حوّلت بلد معين من "نامي" إلى "متقدم" اعتماداً على نفس نظام الحكم طيلة فترة التحول. فقد شهدت أغلب الدول المتقدمة، والنامية على حدٍ سواء نُظماً تتفاوت في درجة ديمقراطيتها. إلا أن الثابت هو أن الحكم الديمقراطي هو أمر ضروري ومُلح لضمان الحرية الفردية والحرية السياسية.

ولا يستحب هنا في الاسترسال بعرض العديد من العوامل الأخرى، التي عادةً ما يُستشهد بها كأسباب لمنع مرحلة تحوّل الدول النامية إلى متقدمة، إلا أن ما يجب التأكيد عليه هو أن طبيعة هذه الأسباب هي ليست بالضرورة أسباباً اقتصادية فقط، بل هي توليفة من الأسباب الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، بالإضافة إلى الاقتصادية. وأن المجال الأفضل لتناول هذه الأسباب هو من خلال منهج متعدد التخصصات، وبالشكل الذي يؤدي إلى معالجة متعددة الأبعاد. وذلك بهدف العمل على ضمان تطور ورفاه الدول النامية، ومنها الدول العربية.

د. بدر عثمان مال الله

مدير عام المعهد العربي للتخطيط

أولاً: المقدمة

المفهوم الذي تتبناه هذه المحاضرة لـ «التنمية» هو نفس المفهوم الذي تبنته الأمم المتحدة في مشروع أهداف الألفية⁽¹⁾، الذي يعتمد على تحقيق ثمانية أهداف إجمالية، من ضمنها الحد من الفقر، بالإضافة إلى سبعة أهداف أخرى. علماً بأنه تم تعديل المؤشرات المستخدمة في تقارير المتابعة القطرية بدءاً من 15 يناير 2008 لتتجهت بمؤشرات مثل البطالة، وآثار الأزمات الدولية والتغيرات المناخية على تحقيق أهداف الألفية.

إن قيود التنمية هي ليست بالأمر الجديد، وإنما الجديد هو: لماذا هذا الاستمرار بالتخلف؟. فوفقاً لمدرسة الطبيعيين، أو الفيزوقراط، فإن المشكلة التنموية تتجسد في القيود التجارية وبدء الدعوة لما عرف لاحقاً بـ «دعه يعمل دعه يمر»، وضرورة التخلص من دور الدولة. في حين اعتقدت المدرسة التجارية في القرن التاسع بأن مشكلة التنمية تتجسد في قلة ما تملكه الدولة من معادن ثمينة، الذهب والفضة. لذلك إزدادت الغزوات الأوروبية لأمريكا اللاتينية بحثاً عن هذه المعادن، كما تجسدت أيضاً في ضرورة الحد من حرية التجارة وتدخل الدولة. في حين رأى آدم سميث، بدءاً من منتصف القرن الثامن عشر، بأن المشكلة التنموية تقع في الإنتاج وضرورة أن يتم في بيئة من المنافسة التامة، وتقسيم عمل، وتطابق ما بين المنفعة الفردية والاجتماعية. أما ريكاردو فقد رأى بأن المشكلة التنموية تتبع من ضعف «المزايا النسبية الساكنة» لارتفاع تكلفة العمل، وبالتالي فقدان القدرة التنافسية محلياً ودولياً. في حين اعتقد آخرون، منهم هاملتون⁽²⁾، وزير مالية واشنطن عام 1791 بأن المشكلة تكمن في غياب الحماية للصناعة المحلية، وبدأت عندها فكرة أو مقولة دعم الصناعة الناشئة⁽³⁾، والتي تبناها لاحقاً الاقتصادي الألماني لست⁽⁴⁾ وعُرفت بإسمه.

وحديثاً برزت توجهات تحدد قيود التنمية منها ما أشار إليه روستو، (1960)⁽⁵⁾، حيث ركزت على أن نجاح الدول في تنميتها يعتمد على خمس مراحل (مرحلة المجتمع التقليدي، ومرحلة التحول، والإنطلاق، والنضج، والاستهلاك المرتفع)، والحاجة لمعدلات استثمار مرتفعة (5 - 10%) كشرط للإنطلاق، ووجود إطار سياسي، واجتماعي، واقتصادي مساعد على النمو. ثم انتشرت لاحقاً نظرية هارود-دومار للنمو باعتبار أن محدد التنمية الأساسي هو معدل الإدخار (إيجاباً)، ومعامل رأس المال/ الناتج (سلباً)، بالإضافة إلى محددات السكان، وفجوة التجارة الخارجية. كما تضمنت قيود التنمية إسهامات روزنستاين- رودان⁽⁶⁾ ندرة الدفعة القوية من الاستثمارات اللازمة لرفع الطلب السكاني على السلع والخدمات. واستخدام نيركسه⁽⁷⁾ نفس الفكرة لتبرير ضرورة النمو المتوازن اللازم لتحفيز إنتاج السلع المعمّرة من مختلف الأنواع.

وعقب ذلك التوجه السائد حالياً والمعتمد على إسهامات نظريات النمو لـ "سولو"⁽⁸⁾ القائمة على تطوير نموذج هارود-دومار، وتحديد رأس المال العيني والعمل، بالإضافة إلى مجموع إنتاجية عوامل الإنتاج (المتبقي) كمحددات للتنمية، وأن مساهمة رأس المال والعمل تحدد ضمن النظام الاقتصادي (داخلياً)، وأن مساهمة التغير التكنولوجي، وإنتاجية عوامل الإنتاج (المتأثرة أساساً بالصحة والتعليم) تتحدد خارج النظام الاقتصادي (خارجياً) (Solow, 1987). بالإضافة إلى إسهامات لويس (1955)⁽⁹⁾ الذي حدّد أن تحدي التنمية يتجسد في التحول من اقتصاد ريفي (زراعي)، اقتصاد حضري (صناعي) وما يتطلبه ذلك من هيكل أجري زراعي وصناعي، وكذلك تنامي الإنتاجية الصناعية، وفائض في عرض العمالة الزراعية، وندرة في العمالة الصناعية.

كما برزت نماذج التغيرات الهيكلية لـ "شينزي"⁽¹⁰⁾ التي تدعو إلى إزالة نقاط الاختناق⁽¹¹⁾ أمام إعادة تخصيص الموارد ما بين القطاعات لصالح تلك الأكثر إنتاجية، والتخلص من فشل الأسواق. كما ظهرت حديثاً النماذج المعتمدة على نموذج سولو للنمو مع فارق اعتبار أن (المتبقي) أو التغيرات التكنولوجية وإنتاجية عوامل الإنتاج تتحدد ضمن أو داخل النظام الاقتصادي. وأن هناك محددات يمكن استخدامها لتفسير سلوك المتغيرات الصحية والتعليمية والتكنولوجية أو يطلق عليها نماذج النمو الداخلي. وبالتالي فإن محددات التنمية، بالإضافة إلى رأس المال العيني وقوة العمل، تتجسد في رأس المال البشري أيضاً والذي يمكن التأثير عليه داخلياً.

ثم ظهرت إسهامات تقارير التنمية البشرية منذ عام 1990 (UNDP) اعتماداً على إسهامات الاقتصادي الباكستاني المرحوم محبوب الحق. وقد اعتمد هذا التقرير على التطور التنموي الذي لا يقاس بحصة الفرد من الدخل أساساً بل بالمستوى الصحي والتعليمي (تم تطوير التقرير لاحقاً ليشمل مؤشرات تتعلق بمساهمة المرأة، وبمقاييس مختلفة لفقر الأمم).

وأخيراً، وليس آخراً، ظهرت إسهامات الاقتصادي إمارتاسن⁽¹²⁾، الحائز على جائزة نوبل بالاقتصاد عام 1998. حيث حدد القيد الرئيسي للتنمية في مدى توفر الحريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالشكل الذي يؤثر على توسيع مفهوم استطاعة الأفراد في النفاذ لمختلف السلع والخدمات، بدلاً من مفهوم الدخل (الذي قد يتوفر إلا أنه لا يؤهل لنفاذ السلع، والخدمات المختلفة بفعل غياب الحريات) (سن، 1999).

إن السؤال الجوهرية الذي يبقى قائماً في ظل هذه التطورات في مفاهيم التنمية، هو: لماذا، ومنذ الحرب العالمية الثانية ولغاية الآن لم يشهد الاقتصاد الدولي تحولاً ملموساً وجذرياً لتحوّل دول نامية (أو متخلفة وفقاً للمصطلح السائد قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها بقليل) إلى دول متقدمة،

إذا ما استثنينا الدول المصنّعة حديثاً، وهي دول في مرحلة التحوّل لدول متقدمة. وهنا يبرز السؤال: لماذا فشلت الدول النامية في أن تصبح دولاً متقدمة ومتطورة، كما هو الحال في العالم الأول؟. وهنا، وفي إطار البحث عن الإجابة قد نواجه إجابات اقتصادية بحتة، وإجابات اجتماعية/سياسية/ثقافية، أو قد نواجه إجابات تعتمد على عوامل داخلية، وعوامل خارجية لتفسير بقاء الدول النامية دولاً غير متطورة.

وقبل الخوض في تفاصيل الأسباب، فإنه لا بد من تحديد ما هو المعنى بدولة نامية، ودولة متقدمة. المقصود هنا بالدول النامية هي تلك التي لم تتجج، إقتصادياً، في تنوع مصادر دخلها واستمرار خضوعها للصدمات الخارجية، ولم تتجج في إيجاد اقتصاد كلي مستقر يتسم باستقرار معدلات التضخم والبطالة. كما أنها لم تتجج في خلق مؤسسات جيدة في إدارة الاقتصاد والمجتمع بحيث تتسم هذه المؤسسات بالاستقرار وعدم التغير بتغير نظام الحكم، وكذلك بقدرتها على التأقلم مع الصدمات الخارجية بفضل التدريب المتطور للعاملين بهذه المؤسسات. كما أن هذه الدول لم تتجج في خلق مخرجات تعليمية ذات مستوى تعليمي متطور وقادر على المنافسة إقليمياً ودولياً. بالإضافة إلى تواضع الخدمات الصحية، المطلب الثاني، بالإضافة للمطلب الأول الخاص بنوعية التعليم الراقى، اللازمين لإيجاد رأس مال بشري متطور. كما أن هذه الدول لم تتجج في تحييد تأثير المؤسسات الموروثة قومياً وطائفيًا وقبلياً، ودعم المؤسسات المنتجة ديموقراطياً (لا تشير الديموقراطية هنا إلى صناديق الانتخاب فقط، والتي تمثل الحلقة الأخيرة من القرارات الديموقراطية، بل كافة مستلزمات العملية الديموقراطية وأولهما وأهمهما وجود أناس ديموقراطيين مؤمنين بالديموقراطية، ووجود نظام قضائي مستقل، وفصل تام ما بين السلطات، وإلغاء تأثيرات رجال الدين، والقبايل والعشائر، والقوميات، على الناخبين). أما الدولة المتقدمة فهي التي تتوفر فيها المستلزمات المشار إليها أعلاه إلى حد كبير وبشكل أفضل نسبياً من الدولة النامية.

في ظل هذا التمييز ما بين دولة نامية، وأخرى متقدمة، تحاول هذه المحاضرة الإشارة إلى أهم الأسباب التي عادة ما يتم تداولها في تفسير فشل أغلب الدول النامية في مجال التحول.

ثانياً: هل فشلت بسبب استنزاف الموارد؟

يعتقد من يؤمنون بنظرية الاستنزاف⁽¹³⁾ (على سبيل المثال أمين، (1974) وMathur, (1991) و(Naoroji, (1878) Reprinted, (2010) أن هناك عدة آليات تحكم العلاقة ما بين دولة نامية ودولة متقدمة، تعتمد أساساً على استنزاف الموارد، الأمر الذي لا يساعد على تطور الدول النامية وتحولها إلى دول متقدمة. ويمكن اعتماداً على مساهمات هؤلاء تلخيص أربع آليات يتم من خلالها عمل الاستنزاف:

الآلية الأولى: تقوم دولة نامية بتصدير مواد خام تحت تأثير دولة متقدمة، وتقوم الدولة الأولى بإنشاء مشروعات البنية الأساسية، والدفاع المدني، والنظام النقدي والمالي بمساعدة الدولة الثانية، المتقدمة. وتتمتع الدولة النامية، بفعل عوائد صادراتها من المواد الأولية، بفائض يؤهله لاستيراد احتياجاتها من الدولة المتقدمة. في حين تقوم الدولة الأخيرة بتصدير المواد المصنّعة والخبرات والمواد الوسيطة للدولة النامية. ويترتب على هذه الآلية استمرار استنزاف الأصول الإنتاجية في الدولة النامية (والتي تعامل على أنها دخول بالخطأ) من دون جهد ملموس لخفض الواردات من الدولة المتقدمة واستمرار الاعتماد على الخارج.

الآلية الثانية: قيام دولة (دول) متقدمة في الاستثمار في أنشطة بالدول النامية، وفي ظل أجر حقيقي منخفض، واستخدام تقنية متقدمة، ونظم تسويق وتنظيم متقدمة، وتصدير المنتجات للدول المتقدمة. وتخلق وفقاً لهذه الآلية تجربة تصنيع منعزلة⁽¹⁴⁾. ويعتبر التصنيع مجدياً، هنا، بشرط (1) بقاء الأجر الحقيقي مخفضاً مقارنة بالدول الأخرى القادرة على تصدير نفس المنتجات. و(2) بقاء الاستهلاك المحلي من السلع القابلة للتصدير منخفضاً وبالشكل الذي لا يساهم في خفض فائض الصادرات. وفي مثل هذا الوضع ستبرز مشاكل في ميزان المدفوعات. تجابه هذه الآلية مشكلة في حالة رغبة الدولة والمشاعر الوطنية، بامتلاك الصناعات (تأمين الصناعات، حصل ذلك في الدول العربية في الستينات، والنفطية منها أوائل السبعينات من القرن الماضي). في هذه الحالة لا بد أن تعتمد الدولة النامية على موارده الخاصة واستخدام التكنولوجيا المتقدمة، ويبدأ بفقدان الميزة النسبية، ويعتمد على رأس المال المحلي للتوسع. وفي حالة العجز لا بد أن يخلق فائض التصدير من القطاع الأولي. الأمر الذي يقلل من معدل نمو الدولة النامية.

الآلية الثالثة: عندما تبدأ الدولة النامية بالاقتراض الخارجي لتنمية صناعاتها المحلية لتوفير المتطلبات الصناعية المحلية. ويأتي هدف الصادرات في المقام الثاني. وهنا لا توجد ميزة نسبية للصادرات الصناعية المنتجة محلياً، وبالتالي لا توجد إمكانية لإيجاد فائض بالصادرات، لذا يتم الاعتماد على صادرات المواد الأولية، ومنتجاتها المصنّعة، والصناعات التقليدية. على أن تتم المحافظة على أجر حقيقي منخفض، وأي زيادة بهذا الأجر ستخلق فجوة بالسلع الأجنبية⁽⁰⁾ (السلع الاستهلاكية التي ينفق عليها الأجر) وخلق عجز تجاري.

الآلية الرابعة: عند استخدام رأس المال الأجنبي/ القروض لتنمية السلع غير القابلة للتجارة مثل (البنية الأساسية، أو/ ومشروعات الصحة والتعليم والمياه،... وهو المنهج الذي يتفق مع توجهات البنك الدولي الخاص بتمويل التنمية بالدول النامية.

الخلاصة، في حالة كون الدولة النامية عاجزة تقنياً ولا تملك عامل رأس المال، حيث أن أي جهد أجنبي لمساعدة هذه الدولة في مجال التصنيع والبنية الأساسية لا يمكن أن يتصف بالاستدامة إلا في حالة كون معدلات الأجر الحقيقي منخفضة في القطاعات الأولية. وهو الأمر الذي سيخلق ويمكن من إيجاد فائض يساعد في التصدير.

وهذا هو التفسير الأساسي لفشل الدولة النامية في رفع متوسط دخل الفرد في كثير من الأحيان بشكل مطلق، ودائماً بشكل نسبي. ويعتبر انخفاض الأجر الحقيقي لعدد كبير من قوة العمل هو السعر الواجب دفعة لرأس المال الأجنبي/وللقروض الممولة للتصنيع، ولتنمية مشروعات البنية الأساسية.

الإ أن ما يؤخذ على هذا التفسير لفشل الدول النامية هو:

- أ. أن معدلات نمو الأجر الحقيقي في عدد من الدول النامية حديثة التصنيع المحققة في عقود، قد فاقت تلك التي حققتها الدول المتقدمة في قرن.
- ب. استخدم ماثيور، بيانات عام 1975 لإثبات وجهة نظره، إلا أن بيانات الجداول الدولية الأحدث لبن⁽¹⁶⁾ الأحدث تشير إلى أن الدخول الحقيقية قد ارتفعت بأكثر من الضعف للدول الأربعة المصنعة حديثاً كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايوان، وهونغ كونج.
- ج. حتى بعد استبعاد الدول المصنعة حديثاً، فقد أشارت تقارير التنمية البشرية إلى تطور في مستويات المعيشة في العديد من الدول النامية خلال العقود السابقة رغم الصدمات الخارجية، بما في ذلك في دولة كالهند (بلد بروفيشور ماثيور).
- د. تم استخدام تحليل المدخلات- المخرجات لتأكيد نتائج المؤلف، إلا أن هذا التحليل قد اعتمد على تحديد الأسعار باستخدام علاقات جدول المدخلات- المخرجات، وأجور حد الكفاف، ومن دون السماح بإدخال التحسينات في الإنتاجية (من خلال التقانة المتطورة مثلاً).

ثالثاً: هل الفشل بسبب السياسات؟

لعل أغلب السياسات الاقتصادية المطبقة في الدول النامية خاصة منذ ثمانينات القرن الماضي تقع في فئة سياسات إجماع واشنطن (وهي السياسات التي تتفق عليها مؤسسات التمويل الدولية الرئيسية ومقرها واشنطن، وتتضمن: تجنب العجز الكبير كنسبة من الناتج، وإعادة توجيه الإنفاق من الإعانات لمشروعات البنية الأساسية والتعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية، والخدمات الأخرى الداعمة للنمو، والإصلاح الضريبي، وإصلاح أسعار الفائدة، وتحرير التجارة الخارجية، وإزالة القيود أمام دخول الاستثمار الأجنبي، وخصخصة المشروعات العامة، وإزالة الضوابط، وحماية حقوق الملكية).

وقد انتهجت جميع الدول، تقريباً، ذات الموارد الطبيعية وغيرها، هذه السياسات. وقد تجسدت في دول الموارد الطبيعية خلال خفض الإنفاق على المشروعات العامة أو تجميدها، وخفض الدعم، وخصخصة المشروعات العامة، ومشروعات التعليم والصحة، وجذب رأس المال الأجنبي، مع المحافظة على الأجور غير المرتبطة بعوامل الإنتاجية (إصلاح السياسات يتم أساساً من خلال تجميد أو خفض الإنفاق الاستثماري العام وليس الجاري بشكل كبير).

أما الدول النامية الأخرى، ماعدا دول الموارد الطبيعية، فقد تجسدت سياساتها الاقتصادية الإصلاحية في خفض الدعم أساساً، وزيادة الإيرادات الحكومية، من خلال إعادة هيكلة الضرائب المباشرة، وغير المباشرة، وخفض الأجور أو تجميدها، وزيادة أسعار الفائدة، وتخفيض السقوف العليا لمنح الائتمان، وسياسات انكماشية لخفض الطلب، وتخفيض أسعار الصرف، وسياسات تحويل الإنفاق العام، والتحول نحو إنتاج السلع القابلة للتجارة والتصدير، وتحرير التجارة الخارجية، وإنشاء صناديق اجتماعية.

رابعاً: أهم آليات تأثير السياسات على الفقر (هدف التنمية الرئيسي) (كريم، 1994)

يتأثر الفقر بالسياسات من خلال ثلاث آليات رئيسية، وهي: من خلال أسعار السلع والخدمات المستهلكة من قبل العائلات (خفض أو رفع رفاة الأسر). والتغيرات في وضع التشغيل (خفض أو رفع الدخل)، والتغير في توزيع الدخل.

الآلية الأولى: أسعار السلع والخدمات

يعتبر تحرير الأسعار في الأنشطة العامة مطلباً رئيسياً لإعادة كفاءة تخصيص الموارد، وتصحيح الخلل ما بين العرض والطلب، حسب سياسات إجماع واشنطن. إلا أن هذه السياسة قد يكون لها آثار سلبية على الفقراء من حيث رفع تكاليف المعيشة، من خلال رفع معدل التضخم. وهذا الأخير يتحقق بواسطة تخفيض الطلب الكلي، وكذلك زيادة تكاليف الإنتاج. وتعمل آلية تخفيض الطلب الكلي من خلال السياسة المالية الإنكماشية الهادفة لخفض عجز الموازنة، وإعادة توجيه العجز إلى موارد حقيقية بدلاً من الاقتراض من البنك المركزي، وتخفيض الأجور والرواتب أو تجميدها. وكل هذه سياسات تخفض من الطلب الكلي. كما يرتفع معدل التضخم من جانب التكاليف بسبب تخفيض سعر الصرف وزيادة تكلفة المتطلبات المستوردة الوسيطة، أو من خلال إلغاء أو تخفيض الدعم الموجه لبعض بنود التكاليف، أو من خلال زيادة تكلفة التمويل (رفع سعر الفائدة).

الآلية الثانية: التأثير على التشغيل

وهنا فإن سياسات إجماع واشنطن تمارس الأثر من خلال قناتين رئيسيتين هما: مدى التأثير على مستوى الإنتاج، ومدى حدة إصلاح وخصخصة المشروعات العامة. ولعل أهم عامل يؤثر، هنا، على الطلب على العمالة هو معدل نمو الإنتاج، والإنتاجية. حيث أنه كلما ارتفع معدل نمو الإنتاج، أخذين معدل نمو الإنتاجية بعين الاعتبار، كلما زاد الطلب على العمالة. وتعمل السياسات الانكماشية⁽¹⁷⁾، المنبثقة من سياسات إجماع واشنطن، على خفض الاستثمار الكلي (بفعل تجميد أو خفض أو إلغاء الاستثمارات العامة)، ومن ثم التأثير سلباً على معدل النمو.

الآلية الثالثة: التأثير على توزيع الدخل

وهنا أيضاً يمكن الإشارة إلى قناتين يمكن من خلالهما تأثير السياسات على هيكل توزيع الدخل: الآثار على توزيع الدخل الشخصي من خلال التغييرات في الضرائب والدعم وبالتالي الأثر على الدخل والثروة، وتأثير السياسات على الأجور والأسعار (بما في ذلك سعر العملة المحلية). وعادة ما تمثل الضرائب غير المباشرة عبئاً أكبر على الشرائح الدخلية الأفقر لارتفاع ميلها للاستهلاك وبالتالي تضررها الأكبر لارتفاع حصة السلع الاستهلاكية من إجمالي إنفاقها الاستهلاكي. كما أن الحد من الدعم خاصة على السلع والخدمات الأساسية سيقع ضرره الأساسي على الشرائح الدخلية الأفقر لارتفاع استهلاكها من هذه السلع. بالإضافة إلى تحيز آثار تخفيض قيمة (سعر) العملة المحلية لصالح أصحاب الودائع بالعملة الأجنبية وزيادة شرائحهم بفعل التخفيض، على حساب أصحاب الودائع من العملة المحلية. الأمر الذي يعني إعادة توزيع الدخل لصالح الحائزين على العملات الأجنبية. كما تساهم آليات تخفيض الأجور، الواردة بالموازنة العامة، في خلق تأثير توزيعي سلبي على الموظفين في القطاع العام والحكومي. أما في القطاع الخاص، فإنه رغم الزيادة المحتملة في الأجور، بفعل زيادة الطلب على العمالة الماهرة ومحدوديتها، إلا أن زيادة الأسعار، التي عادة ما تقترب مع تطبيق سياسات إجماع واشنطن، سوف تساهم في خفض الأجر الحقيقي في القطاع الخاص، أيضاً. وبالتالي فإن هناك أثراً توزيعياً سلبياً (وقد لا يكون بنفس حدة الأثر التوزيعي السالب في حالة موظفي الحكومة والقطاع العام). ونفس التأثير التوزيعي السلبي يمكن تلمسه في حالة العاملين بدون أجر لحسابهم الخاص، وذلك بسبب التشدد في منح الائتمان، وارتفاع أسعار الفائدة (إلا أنهم يستفيدون من ناحية أخرى من ظاهرة ارتفاع الأسعار). وقد يكون

الأثر الصافي، في حالة هؤلاء العاملين لحسابهم الخاص، إيجابياً أو سلبياً. ولا بد من الإشارة هنا بأن تقييم آليات عمل السياسات على التنمية لا بد وأن تأخذ بعين الاعتبار مدى تأثير هذه السياسات على توفير الخدمات الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية، وبشكل محدد للفئات الأقل دخلاً. وأن أي سياسة انكماشية يترتب عليها تقليل فرص نفاذ هذه الفئات للخدمات الصحية والتعليمية لا بد أن تكون محل تحليل، وتقييم اقتصادي/ اجتماعي/ سياسي، باعتبار أن توفير الخدمات التعليمية والصحية المتطورة هو حق لكل مواطن بغض النظر عن مستوى الدخل.

خامساً: هل فشلت بسبب السياسات الاقتصادية الكينزية؟

تعتمد هذه النظرية في إنعاش الاقتصاديات على تحفيز الطلب الفعال: الاستهلاكي أو/و الاستثماري، ويرتفع الدخل بشكل مضاعف عن قيمة الإنفاق الأصلي من خلال آلية المضاعف⁽¹⁸⁾. والملفت للنظر أن كينز لم يدعي أنه طوّر نظرية للتنمية (ضمن كتابه الشهير عن النظرية العامة) تصلح لمشاكل الدول النامية، إلا أن متخذي القرارات الاقتصادية في أغلب الدول النامية افترضوا ضمناً بأن تحفيز الطلب سيساهم في حل مشاكل هذه الدول (كما هو الحال في أوضاع الدول الأوروبية بعد الكساد العظيم (1929-1933). أما إشارته للتنمية الاقتصادية، فقد وردت في مقالته المعنونة ”الاحتمالات الاقتصادية لأحفادنا“⁽¹⁹⁾، حيث أشار إلى: قدرتنا على ضبط النمو السكاني، وإرادتنا على منح الحروب والقلاقل، ورغبتنا في الثقة بالعلم، ومعدل التراكم المحدد، الذي يتمثل بالهامش ما بين الإنتاج والاستهلاك (كينز، 1930). كما أن اهتمامه غير المباشر بالتنمية يتجسد في اهتمامه بمشاكل البطالة (رغم اختلاف أسبابها في العالم النامي) باعتبارها أحد أهم تحديات التنمية الاقتصادية وارتباطها بالفقر. إلا أن الدور الأساسي لكينز في التنمية هو آراؤه الخاصة بأهمية الدولة تنشيط الاقتصاد.

إلا أن النظرية الكينزية لها محدوديتها في حل مشاكل الدول النامية. ولعلّ من أهم مصادر المحدودية هي:

- أ. إرتباط النظرية بالأجل القصير (بفعل استقرار الهياكل الاجتماعية ونوعية مهارات العمل ودرجة المنافسة والأذواق والعادات في الدول المتقدمة). في حين أن مشاكل الدول النامية ترتبط أكثر بالأجل الطويل.
- ب. افترض النظرية الكينزية أنه يمكن استيعاب العمالة الفائضة، في أوقات الكساد، حيث

يستدعي الأمر زيادة الطلب الفعّال، من خلال المتاح من الطاقات العاطلة والبنية الأساسية الملائمة، إلا أن هذا الواقع قد لا يتوفر في حالة الدول النامية.

- ج. لا تعاني الدول النامية من بطالة إختيارية فقط، بل أيضاً من بطالة مقنّعة.
- د. قد لا يسري افتراض الادخار المفرط المتسبب في البطالة على حالة الدول النامية التي تتمتع في حالات كثيرة بانخفاض مستوى الدخل وبالتالي الادخار مع ارتفاع في الميل للاستهلاك وتدهور الميل للإدخار. الأمر الذي قد يتسبب في حالة زيادة الإنفاق، إلى تضخم بسبب ندرة الموارد.
- هـ. يعتبر كينز أن أهم محدد للإستثمار هو الكفاية الحديّة لرأس المال (توقعات الأرباح)، حيث توجد علاقة عكسية ما بين الإستثمار وهذه الكفاية. إلا أن الأمر ليس كذلك في حالة الدول النامية حيث يخفض الإستثمار وتخفض الكفاية الحديّة لرأس المال. وينبع سبب هذا التناقض إلى عدة أسباب منها: ندرة رأس المال وبقية الموارد، وصغر حجم السوق، وانخفاض الدخل، وقلة الطلب، وارتفاع التكاليف، وضعف الأسواق المالية والنقدية، وزيادة عوامل عدم التأكد.
- و. يعتبر كينز سعر الفائدة، المحدد الرئيسي الثاني للإستثمار والذي يتحدد بدوره من خلال تفضيل السيولة والعرض النقدي. وفي الوقت الذي تتحدد فيه أسباب تفضيل السيولة في الدول المتقدمة في عوامل المعاملات والعوامل الوقائية وعوامل المضاربة (يعتبر السبب الأول والثاني مرن تجاه الدخل ولا يؤثر على سعر الفائدة، أما السبب الثالث، المضاربة، فيؤثر على سعر الفائدة). أما في حالة الدول النامية فإن أهمية السبب الأول والثاني، المعاملات والعوامل الوقائية، مرتفعة، ولا تعتبر كذلك في حالة المضاربات. لذلك يفشل تفضيل السيولة في التأثير على سعر الفائدة. بالإضافة إلى ذلك فإن سعر الفائدة في الدول النامية لا يتأثر كثيراً بالعرض والطلب النقدي، بل بعوامل مؤسسية وعادات وتقاليد.
- ز. رغم انتشار استخدام آليات عمل المضاعف في السياسات المالية في الدول النامية لقياس تأثير الزيادة في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن كينز لم يقترح عمل هذا المضاعف في ظروف الدول النامية، بل المتقدمة، وذلك حسب رأي الاقتصادي المعروف راو (1958) حيث يفترض هذا المضاعف بطالة إجبارية، واقتصاداً صناعياً يميل منحني عرضه للمرونة، وطاقات فائضة لإنتاج السلع الاستهلاكية، ومرونة عرض نسبي لرأس المال.

سادساً: هل فشلت بسبب آلية عمل مساعدات التنمية؟

أنفق الغرب حوالي (2.5) تريليون دولار على المساعدات الخارجية خلال العقود الخمس الماضية دون إيجاد حل لأبسط المشاكل المرتبطة بالفئات الفقيرة خاصة في القارة الأفريقية والمرتبطة بتوفير

(12) سنت لشراء جرعة الوقاية من مرض الملاريا، ودون توفير شبكات للأسرة⁽²¹⁾ للوقاية من البعوض الناقل للملاريا (تكلفة الشبكة 4 دولار)، ودون إنقاذ (5) مليون طفل من الموت خلال سنوات العمر العشر الأولى (التكلفة 10 دولار لكل أم)، دون أن يوفر تكاليف مساعدات العائلات الفقيرة لتمويل تعليم أبنائها في القارة الأفريقية (إيسترلي، 2006). أما على مستوى الدول العربية فقد بلغ صافي السحب من المساعدات الإنمائية الرسمية، ومن جميع المصادر، حوالي (197) بليون دولار للفترة 1990-2008 (أو ما يمثل 14.8% من حصة الدول النامية مجتمعة) (صندوق النقد العربي وآخرون، 2010).

إن ما يهم هنا، وبقدر تعلق الأمر بمساعدات التنمية، هو هل تعتبر هذه المساعدات محفزاً لتحول الدول النامية إلى مراحل تنمية أفضل أم العكس؟ وللمساهمة في الإجابة عادة ما يتم التمييز، في هذا المجال، ما بين النظرة التي تعتقد بأن مشكلة الدول النامية هي مشكلة فقر الادخار (ساشس، 2005) وأن النمو يعتمد طردياً على المساعدات (Burnside and Dollar, 2000)، وتلك التي تعتقد بأن مشكلة هذه الدول هي فقر وفساد حكومات وإدارة رشيدة (إيسترلي، 2006) وأن أي جهود تنموية قائمة على "الدفعات القوية" من خلال التمويل الأجنبي، هي جهود بدون جدوى أو طائل لأنها تصب وتدار من قبل لاعبين فاسدين، وسوف لن تساهم في تحوّل الدول النامية لدول متطورة، بل العكس. ورغم إدعاء الكثير من الدول الغربية المانحة بربط مساعداتها بالحكومات الجيدة (غير الفاسدة) إلا أن الإحصاءات تشير بأنه في عام 2002 تلقت (25) حكومة غير ديموقراطية في العالم (من أصل 99 دولة ديموقراطية حسب تصنيف البنك الدولي) ما يعادل (9) بليون دولار كمساعدات خارجية، في حين حصلت الدول الأكثر فساداً على ما يعادل (9.4) بليون دولار. وتقع الحكومات الـ (15) الأكثر إستلاماً للمساعدات ضمن تصنيف الحكومات الأسوأ من حيث انتشار الفساد. معنى ذلك أن المحتالين هم من يحصلون على المساعدات بشكل كبير وليس الفقراء المستهدفين في سياسات وخطط التنمية، وهو الأمر الذي لا يساعد على تحوّلهم إلى فئات أكثر دخلاً وتطوراً. وكان من المؤمل أن تتناول أدبيات الأمم المتحدة، بشكل أكثر صراحة، معضلة الفساد والمساعدات والتنمية، إلا أن تقرير "مشروع الألفية" التابع للأمم المتحدة الذي قدم في يناير/ كانون الثاني 2005 يعتقد بأن وجود الحكومات السيئة ليس هو المشكلة التي تواجه الدول الفقيرة، بل نقص الأموال. حيث أشار التقرير في صفحة (34) تحت عنوان فرعي: "لماذا يحدث فخّ الفقر" إلى أن الدول الفقيرة تفتقر للموارد المالية اللازمة للاستثمار في البنية الأساسية، والخدمات الاجتماعية، وللاستثمار حتى في الإدارة العامة اللازمة لتحسين الحكم الصالح. ويحدد بشكل واضح (صفحة 35) المشاكل الأساسية للدول النامية في: انخفاض معدلات الادخار، وانخفاض العوائد الضريبية، وانخفاض الاستثمار الأجنبي، والصراعات العنيفة، وهجرة العقول، ومعدل النمو

السكاني المتزايد، والتآكل البيئي، وفقر الابتكار والاختراع، وغيرها. ويحدد بشكل واضح وجهة نظره اتجاه فخّ الفقر في الدول النامية في الشكل (3.1)، صفحة (36)، حيث أن انخفاض معدل الادخار وتدهوره يتسبب في انخفاض معدل النمو، وهذا بدوره يتسبب في تعميق الفقر (مشروع الألفية، 2005) (وهو منهج لا يبتعد كثيراً عن منهج هارود- دومار المشار إليه أعلاه). علماً بأن الأهداف الثمانية الإجمالية لمشروع الألفية تقتصر إلى أية إشارة أو هدف لمحاربة الفساد وسوء الإدارة. ورغم كثرة عدد الحكومات الفاسدة، كما أشار (إيسترلي، 2006)، والمشار إليه أعلاه، إلا أن تقرير الألفية يحصر الدول الغير مؤهلة (صفحة 204) لاستلام المساعدات بفعل فساد الحكومات في أربعة: جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وزمبابوي، ومينمار (بورما سابقاً)، وبيلاروس (روسيا البيضاء) (مشروع الألفية، 2005). وهو الأمر الذي قد لا يساعد في توصيف وتحديد الأسباب الرئيسية وراء استمرار الدول النامية في أوضاعها الحالية.

ولعلّ السؤال المنطقي الذي وصف به رودريك أحد اسهاماته في أسباب فشل النمو منذ التسعينات من القرن الماضي (رودريك، 1998) هو سؤال منطقي ويجيب عليه من خلال عدة أسباب ليس من بينها نقص معدل الادخار أو ضعف المساعدات الأجنبية، بل أسباب مؤسسية، وصراعات داخلية، تعود أساساً إلى فساد الحكومات والإدارة.

وطالما أن العديد من المساعدات تعمل في ظل آليات إصلاح اقتصادي يشرف عليها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، فإن آلية عمل هذه الصناديق التي تحيد في حالات كثيرة فساد الحكومات والإدارة في "البرامج المالية" (يطلق على الآلية التي يعمل وفقها صندوق النقد الدولي لضمان الاستقرار الاقتصادي اسم "البرمجة المالية").

سابعاً: هل فشلت بسبب السياسات الصناعية والزراعية؟

لاشك بأن أغلب الدول النامية هي دول زراعية بالأساس، باستثناء أغلب دول الموارد الطبيعية من النفط والغاز. وبعد أن نالت هذه الدول استقلالها السياسي منذ منتصف القرن الماضي، بدأت في انتهاج سياسات تصنيع تعتمد أساساً على سياسة إحلال الواردات⁽²²⁾. ووفقاً لهذه السياسة التي تعود جذورها إلى وزير المالية الأمريكي هاملتون، والألماني لست المشار إليهما سابقاً، قامت أغلب هذه الدول، إتساقاً مع نموذج لويس المتعلق بعرض العمالة الفائض في القطاع الزراعي، بالتحول من الاقتصاد القائم على تصدير محاصيل زراعية خام أساساً إلى اقتصاد صناعي موجه للسوق المحلي وفقاً للاستراتيجية المشار إليها أعلاه.

ويعتبر التعثر في السياسة الصناعية والزراعية من أهم الأسباب (الاقتصادية) وراء فشل العديد من الدول النامية في التحول إلى دول متقدمة تمويلاً. ففي الوقت الذي نجحت فيه دولاً متقدمة في تطبيق سياسة إحلال الواردات بالقرنين الثامن والتاسع عشر، من دون إهمال للقطاع الزراعي، فشلت العديد من الدول، أنظر تجارب بريطانيا، وألمانيا (شينغ، 2003)، والولايات المتحدة، وغيرها من الدول المتقدمة في النامية، ماعدا تلك المصنّعة حديثاً. وللتعرف على أهم أسباب فشل هذه الاستراتيجية دعنا نلخص آلية عملها أولاً، ثم ننتقل إلى أهم مواطن وأسباب الفشل. تمرّ الاستراتيجية بثلاث مراحل: المرحلة الأولى، إحلال السلع الاستهلاكية، والمرحلة الثانية: إحلال السلع الوسيطة، و/أو تحوّل السلع الاستهلاكية من السوق المحلي إلى الخارجي (صادرات)، والمرحلة الثالثة: إحلال السلع الاستثمارية وفي نفس الوقت الذي قد تتجه آلية السلع الوسيطة والاستهلاكية للسوق الخارجي أيضاً. وعادةً ما يتم البدء بإحلال إنتاج السلع الاستهلاكية بسبب توفر الطلب، وتوفر التقانة والخبرة. بالإضافة إلى أن ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، وخاصة المعمّرة، يعتبر أقل ضرراً من ارتفاع السلع الوسيطة والاستثمارية.

يستتبع تطبيق هذه الاستراتيجية توفير حماية للصناعات الناشئة (زيادة عوائد الموازنة العامة للدولة)، ودعمًا على شكل مناطق صناعية ومنافع عامة مخفضة التكاليف (عبئاً في جانب الإنفاق بالموازنة العامة للدولة)، وتعدداً في أسعار الصرف لدعم واردات الصناعات الناشئة (قد يترتب على ذلك تثبيط الصادرات في حالة توفر شرط مارشال-ليرنر⁽²³⁾، والقائل بضرورة أن تكون مرونة الطلب السعرية للواردات زائداً مرونة الطلب السعرية للصادرات أكبر من واحد حتى تعمل سياسة تخفيض قيمة العملة لتشجيع الصادرات، والعكس لتشجيع الواردات. كما يستتبعها كبح أسعار الفائدة لخفض تكلفة تمويل قناعات إملاء الواردات، ضمن متطلبات أخرى. وقد كان من المؤمل بهذه الاستراتيجية أن تساهم في إصلاح معدل التبادل الدولي (الرقم القياسي لأسعار الصادرات/ الرقم القياسي لأسعار الواردات) من خلال خفض الواردات من السلع الاستهلاكية ثم الوسيطة ثم الاستثمارية، وزيادة الصادرات، في نفس الوقت. وهو الأمر الذي سيساهم في إصلاح وضع ميزان المدفوعات خارجياً، وتحفيز النمو داخلياً.

والسؤال الآن: هل حققت هذه الاستراتيجية أهدافها كما هي موضحة أعلاه في أغلب الدول النامية، عدا المصنّعة حديثاً؟ الإجابة: وفي حالات كثيرة، هي: لا. هذا يعني أن السياسة فاشلة بعدد ذاتها، بل أن ما طبق من سياسات قد يكون بعيداً عما تتطلبه هذه السياسة، بفعل اعتبارات تعود أساساً لبروز ظاهرة الريع⁽²⁴⁾، وما ارتبط بها من مصالح متبادلة بين متخذي القرار السياسي، المسؤولين عن استمرار الحماية، والصناعيين (في القطاعين العام والخاص). الأمر الذي يتنافى مع ما توصي به هذه السياسة.

يمكن، بإيجاز، عرض أهم مآخذ التطبيق، وما ترتب عليه من هدر فرص أغلب الدول النامية للتحوّل لاقتصاد أكثر تطوراً:

أ. شهدت هذه السياسة، في حالات كثيرة، تنامي الواردات من السلع الوسيطة، والاستثمارية، وبشكل فاق الوفرة في استيراد السلع الاستهلاكية. مما ساهم في تنامي العجز التجاري بموازين المدفوعات الاستهلاكية. مما ساهم في تنامي العجز في استيراد السلع الوسيطة والاستثمارية (أنظر الجدول رقم (1) بالملحق، حيث يلاحظ أن كافة الدول المشمولة بالجدول قد شهدت ولازالت عجزاً في الميزان التجاري للسلع الوسيطة). وهو الأمر الذي يشير إلى الفشل، أو على أضعف الإيمان، توضح نتائج سياسة إحلال الواردات وفشلها تطبيقياً في التحوّل لإنتاج السلع الوسيطة. ونفس الشيء يسري على الميزان التجاري للسلع الاستثمارية (الجدول رقم (2) بالملحق). لذا فإن أحد أهداف سياسة إحلال الواردات المتمثل في إصلاح وضع معدل التبادل الدولي من خلال التصنيع بالاتجاه للسوق المحلي لم يتحقق، وهو الأمر الذي ساهم في تأخير مرحلة التحوّل لفئة الدول الأكثر تطوراً، اعتماداً على معايير التنوع من خلال التصنيع، وإصلاح وضع الميزان التجاري.

ب. إفتقر تطبيق هذه السياسة إلى احترام مبدأ الكفاءة والتحفيز بدلاً من ذلك لمبدأ خلق اقتصاد ريعي⁽²⁵⁾ (خلق دخول لفئات معينة غير مبررة بالإشارة إلى اعتبارات التكلفة). وقد تجسّد ذلك، من ضمن مؤشرات أخرى، في الإفراط بالحماية الإسمية (على المنتج النهائي) والحماية الفعّالة (الأخذ بنظر الاعتبار معدلات الحماية على السلع الوسيطة والنهائية على حدّ سواء، أي الحماية على القيمة المضافة). فلو أخذنا حالة جمهورية مصر العربية، حسب توفر البيانات، لوجدنا أن الحماية الفعّالة قد فاقت الإسمية. فقد بلغ متوسط الحماية الإسمية على السلع الصناعية التحويلية 21.2% عام 2000 انخفضت عام 2004 إلى 13.0% يقابلها حماية فعلية بلغت 23.3% انخفضت إلى 14.0%، تبعاً (جلال، 2005). وقد بلغت أقصى حماية إسمية على الملابس الجاهزة والأحذية، والجلود ومنتجاتها، والمنسوجات (وكلها سلع استهلاكية)، مع انخفاض هذه الحماية نسبياً على السلع الوسيطة نسبياً، وانخفاض أكبر في حالة السلع الاستثمارية وبشكل محدد الآلات والمعدات. علماً بأن معدلات الحماية الفعّالة في القطاع الصناعي التحويلي فاقت بحوالي (3.5) مرة ما يناظرها في القطاع الزراعي عام 2000، وحوالي (2.6) مرة عام 2004 (وهو الأمر الذي سنشير إليه لاحقاً).

ج. ترتب على تطبيق سياسة إحلال الواردات إهمال واضح وخطير للقطاع الزراعي، وذلك في حالات ليست بالقليلة، الأمر الذي ساهم في مزيد من العجز بالميزان التجاري الزراعي (الجدول رقم (3) بالملحق)، حيث يلاحظ أن الدول النامية الزراعية العربية قد شهدت تطوراً سلبياً في تنامي هذا العجز خلال الخمسة عقود السابقة تقريباً، خاصة حالات مصر، والعراق، والسودان (باستثناء سوريا التي كما يبدو لم تهمل الاهتمام بالقطاع الزراعي)، وتونس، والمغرب.

د. كما ساهمت هذه السياسة، ومن خلال التطبيق السيئ، في تشجيع الصناعات كثيفة رأس المال، وبالتالي ضعف الطلب على العمل. وذلك من خلال المغالاة بقيمة سعر العملة المحلية الذي شجّع على استيراد السلع الاستثمارية وبالشكل الذي شجّع بدوره على إقامة صناعات ذات محتوى عالٍ من الكثافة الرأسمالية (وللمفارقة قامت تجربة الولايات المتحدة في مجال صادراتها السلعية على صناعات ذات كثافة في العمل، وهو ما يطلق عليه بـ "تناقض ليونتييف"⁽²⁶⁾، نسبة إلى الاقتصادي الروسي المولد الأمريكي الجنسية ليونتييف (Mathur, 1963).

كان لجهود سياسة التصنيع، في أغلب الدول النامية، عند المرحلة الأولى، السلع الاستهلاكية، بفعل الحماية المرتفعة على السلع الاستهلاكية وانخفاضها على الوسيطة والاستثمارية، ضمن عوامل أخرى، الأثر في زيادة اعتماد معدل الأرباح على عدم إنتاج المستلزمات الوسيطة، والسلع الاستثمارية محلياً. وما ترتب على هذه الآلية من عمل السياسة في خلق وترسخ المؤسسات الصناعية الاحتكارية، بالإضافة إلى خلق فئات إجتماعية صناعية مستفيدة من الاحتكار، مما ترتب عليه ضعف أو انهيار اعتبارات الكفاءة، والتطور التقني. وقد اعتقد البعض بأن تغيير معدلات التبادل التجاري المحلية بين القطاعات ولصالح القطاعات المعتمدة على الحماية، سوف يساهم في إعادة توزيع الدخل لصالح قطاعات الحماية، ومن ثم يرفع معدل الادخار ولاحقاً الاستثمار. إلا أن هذا الاعتقاد لم يجد ما يبرهن عليه في الواقع، حيث أدى هذا التغيير، معدلات التبادل، إلى خفض المدخرات وليس رفعها وذلك يعود إلى أن التحيز في إنتاج السلع الاستهلاكية ضد الوسيطة والاستثمارية سوف يشجّع المزيد من استهلاك السلع الاستهلاكية، وبالتالي يخفض الادخار (تايلور، 1974).

ثامناً: تجارب دول أمريكا اللاتينية، وتجارب الدول المصنّعة حديثاً في التحوّل

من المهم تقييم تجارب السياسة الصناعية في مختلف الدول النامية، والمصنّعة حديثاً، لما لذلك من أهمية في تقييم سياستي إحلال الواردات، وتشجيع الصادرات، ودورهما في التحوّل من بلد

نامي إلى آخر أكثر تصنيعاً أو تقدماً. وهنا نواجه تجربتين أساسيتين: تجربة دول أمريكا اللاتينية المعتمدة على إحلال الواردات، وتجربة جنوب شرق آسيا المعتمدة، بالإضافة لإحلال الواردات، على تشجيع الصادرات (تم الاعتماد بالكامل في عرض التجربتين على (هيامي وجودو، (2005)).

رافقت تجربة أمريكا اللاتينية، خاصة تجربة الأرجنتين خلال فترة حكم جون بيرون⁽²⁷⁾ (1946-1955) خطأً مفرداً ما بين الأيدويوجيا والسياسة الاقتصادية نابع من مساندة للرغبات الشعبية. حيث تم خلق تحالف بين العسكر، والصناعات الحضرية والعمّال، نتج عنه حماية مفرطة للصناعات المحلية، ومغالة في تحديد سعر الصرف، وتأميم للشركات الأجنبية، وفي نفس الوقت تعزيز أنظمة الضمان الاجتماعي. وقد ترتب على ذلك عدة أمور منها: زيادة أعضاء نقابات العمّال من نصف مليون إلى خمس ملايين، وارتفاع عدد العاملين الحكوميين بمعدل فاق نمو إجمالي العمالة. وقد ترتب على هذه السياسة عجز بالميزان التجاري، وما ترتب على ذلك من التوجه للقروض الخارجية، وتراكم هذه القروض، الأمر الذي أثر سلباً على الملاءة المالية وبالتالي توقف تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للداخل. وفي ظل عدم قدرة الحكومة على مواجهة الإنفاق العام قامت بطبع النقود لتغطية العجز، الأمر الذي ساهم بارتفاع معدل التضخم، الذي ساهم بدوره، في ظل سياسة سعر الصرف الثابت، في مزيد من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي المزيد من العجز التجاري. ولم تتمكن الحكومات من إيقاف هذه السياسة بفعل الضغط الشعبي. إلا أن هذه التجربة إنهارت في الأرجنتين في نهاية خمسينات القرن الماضي.

إلا أن سياسة إحلال الواردات قد نجحت في دول أمريكا اللاتينية ذات الأسواق الكبيرة مثل البرازيل والمكسيك، حيث نتجت عنها معدلات نمو في الناتج الصناعي مقارنة بمعدلات للدول المصنّعة حديثاً في آسيا خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي. إلا أن معدل نمو الصادرات الصناعية كان بطيئاً في دول أمريكا اللاتينية المصنّعة حديثاً، كما رافقه اتجاه نحو ارتفاع المديونية الخارجية (خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط منذ عام 1973) بسبب الواردات من السلع الرأسمالية الموجهة لبناء المشروعات التنموية الطموحة تحت افتراض استمرار ارتفاع أسعار المواد الأولية. إلا أن أسعار المواد الأولية إنهارت بعد عام 1981، مع ارتفاع أسعار الفائدة في ظل إدارة ريغان⁽²⁸⁾ بالولايات المتحدة الأمريكية. الأمر الذي خلق موجة من الارتفاع في معدلات التضخم، وتراكم المديونية، التي انتهت في أزمة المديونية الشهيرة في الثمانينات من القرن الماضي، في بعض دول أمريكا اللاتينية لاسيما المكسيك.

أما في ما يخص التجربة الثانية، التي سادت في دول شرق آسيا، فقد اعتمدت آلياتها على تشجيع الصادرات (مع اعتماد مسبق على سياسة إحلال الواردات). وقد أطلق على هذه التجربة

ضمن مسميات أخرى ”نموذج إقتصاديات السوق التنموية الجديدة“ ، بالإضافة إلى الدول المصنّعة حديثاً. وقد اعتمدت هذه الدول على تجربة اليابان المسماة بـ ”عصر النمو الاقتصادي المرتفع“ والتي سادت خلال عقدين منذ منتصف الخمسينات من القرن الماضي.

وتعتمد هذه التجربة على تنمية إقتصاديات السوق التي سادت قبل الحرب في ألمانيا واليابان، حيث تعزز الحكومة التراكم الرأسمالي من خلال ضغط الاستهلاك، ومن خلال آلية السوق. ولم يتم تفعيل آليات السوق في اليابان، وكوريا الجنوبية وتايوان، حتى أعوام الستينات، والسبعينات، تبعاً، من القرن الماضي. أما قبل ذلك، فقد انتهجت هذه الدول سياسات حمائية سواء على شكل نظام حصص للواردات أو رقابة على سعر الصرف، ورقابة على الائتمان المحلي (خاصة في كوريا) ، وشركات عامة (خاصة في تايوان)، مع رقابة على أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر. كما شهدت هذه الدول دعماً أساسياً للأنشطة الموجهة للصادرات.

ولم يقتصر التدخل والدعم على التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال الأجنبية، بل امتد لتنظيم الأنشطة المحلية، التي تُرك مدي التدخل في عملها لتقدير الإدارة والبيروقراطية المحلية (والتي اتسمت بالاعتماد على الحوار والإقناع وفقاً للتجربة اليابانية، والأوامر وفقاً للتجربة الكورية الجنوبية خاصة خلال فترة حكم الجنرال باك جنك هو⁽²⁹⁾ (1961-1979) ، حيث لعبت البنوك الحكومية، وتكتلات الشركات الصناعية العامة دوراً مهماً في التنمية والتصنيع (لم يتم تخصيص المدخرات المحلية فقط من خلال سياسة الائتمان الحكومية بل حتى القروض الأجنبية). مع الاعتماد على عدد قليل من الشركات الصناعية الكبرى لإنجاز عملية التصنيع. الشيء ذاته كان يسري على تجربة تايوان من حيث تدخل الدولة الواسع في التصنيع من خلال الشركات العامة. وقد نتج عن هذه التجربة، الثانية، أن قفزت الدول المعنية من فئة الدول متوسطة الدخل إلى مرتفعة الدخل (رغم تدخل الدولة بشكل يفوق نموذج أمريكا اللاتينية المشار إليه في التجربة الأولى أعلاه). والسؤال المنطقي هو: لماذا لم تفشل هذه الدول في التجربة الثانية بسبب التدخل الحكومي (أو الفشل الحكومي)، الأمر الذي حدا بأدبيات البنك الدولي أن توصفها بـ ”معجزة شرق آسيا“ (البنك الدولي، 1993).

للإجابة يمكن القول بأن الدول المنضوية تحت هذه التجربة الثانية نجحت في تحقيق تعاون بين الحكومة، وكبار رجال الأعمال وتحت مظلة ما يمكن أن يطلق عليه (شركة الدولة⁽³⁰⁾) ، وذلك تحت خطة إستراتيجية طويلة الأجل. وللأمانة فإنه يمكن القول بأن هذه التجربة لم تخل من أشكال للفشل الحكومي. فعلى سبيل المثال، كانت هناك فضيحة رشاوي شركة لوكهيد للطائرات⁽³¹⁾ لرئيس الوزراء الياباني كاكوي تاناكا⁽³²⁾ ومن خلال شركتين تجاريتين كبيرتين يابانيتين في عامي 1987 و 1990

بالإضافة إلى فضيحة رئيسين لكوريا الجنوبية هما جون دون هوان⁽³³⁾، ورو تاي وو⁽³⁴⁾ الخاصة بأموال سرية لصالح الرئيسين. إلا أن هذا الفشل الحكومي لم يرق إلى إفشال نموذج التجربة الثانية من حيث نجاح هذه الدول في التحول إلى دول مرتفعة الدخل.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن التجربة الثانية ما كان لها أن تنجح دون إدارة اقتصادية ناجحة. ولعل من أولويات هذه الإدارة هو ضمان معدل مستقر لمعدل التضخم وكبح جماح أي توجه لارتفاع هذا المعدل، بالشكل الذي يجعل سعر الفائدة الحقيقي سعراً سالباً. كما أن عدم المبالغة في الكبح المالي⁽³⁵⁾ قد ساهم في استمرار انسياب مخرجات القطاع العائلي نحو التنمية الصناعية. كما ساهم استمرار توازن الموازنة العامة في اليابان، خلال الفترة 1945-1960، استبعاد حدوث تضخم يؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي. كما ساهمت السياسة الصناعية في دعم الصناعات المتدهورة مثل تجارة الفرد، والزراعة، والغزل والنسيج، في ضمان السلم الاجتماعي (بفعل كثافة العمل في هذه الأنشطة)، مع توجيه هيكل ضريبي متصاعد للصناعات المتطورة والصاعدة.

كما ساهم ضمان الروابط الأمامية والخلفية في إنعاش كافة الأنشطة الاقتصادية في كوريا الجنوبية، وذلك من خلال إنشاء التكتلات الصناعية الضخمة، سواء في مجال الحديد والصلب، أو الصناعات الكيماوية، أو المكائن والعدد والآلات، وغيرها. في حين ساهمت تجربة تايوان، في مجال دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، في كسر مفهوم هذه الروابط بحيث امتد هذا المفهوم ليربط بين هذه الصناعات وبين الاستثمارات الأجنبية (وليس المحلية كما تقول النظرية الخاصة بهذه الروابط والمستمدة أساساً من إسهامات روزنستاین-رودان في أربعينات القرن الماضي). وطبقت هذه الفكرة في حالتي هونغ كونج، وسنغافورة، باعتبارها استراتيجية ممكنة وحيدة لاقتصادات صغيرة تعتمد على الموائى.

وللإجابة على السؤال المشار إليه أعلاه والخاص بسبب فشل الحكومة في التجربة الثانية، يمكن إضافة سبب آخر، بالإضافة إلى تعاون الحكومة مع رجال الأعمال، المشار إليه سابقاً أيضاً، وهو أن هناك تنظيمًا إداريًا مستقلاً عن السياسة في دول شرق آسيا، ساهم في عدم استشراف ظاهرة البحث عن الربح، كما هو الحال في دول نامية أخرى. كما أن نمط التشغيل المستقر وطويل الأجل، وفي ظل قيم اجتماعية راقية ضد الفساد قد ساهم في التخوف من فقدان هذا النوع من نمط التشغيل. بالإضافة إلى العقوبات القاسية ضد الفساد في تايوان وكوريا الجنوبية (بفعل الحكم العسكري لفترة من الفترات). كما أن الدرجة المخفضة من عدم عدالة توزيع الدخل قد ساهمت في عدم الفشل الحكومي.

أضف إلى ذلك، فإن هناك، في التجربة الثانية، ما يسمى بـ "الأيدولوجية الخفية"⁽³⁶⁾. ففي الوقت الذي اعتمدت فيه تنمية إقتصاديات السوق القديمة على الآليات القيصرية في ألمانيا والتوسع

الاستعماري الياباني، فقد اعتمدت تنمية إقتصاديات السوق الجديدة على ما يسمى بالتوجهات ” الإنمائية⁽³⁷⁾“ أو ”تقديس الإنتاج⁽³⁸⁾“، التي يتم وفقها الحكم على مدى نجاح، أو فشل، سياسات معينة، من خلال الإشارة إلى مدى مساهمة هذه السياسات في نمو الإنتاج المادي. ويبدو أن هذه الأيديولوجية قد تكونت عند اليابانيين بعد مآسي الحرب العالمية الثانية واضمحلال الاعتماد على وهم القوة العسكرية كأساس للنمو ومحاربة الفقر والجوع، بالإضافة إلى الرغبة الملحة في اللحاق بالغرب سلمياً. وعليه فإن الاعتماد على معيار مدى مساهمة السياسات في دعم الإنتاج المادي قد ساهم أفضل في تنمية اليابان، والدول الآسيوية المشابهة، مما لو كان الاعتماد على البحث عن الربح هو السائد. وهو الأمر الذي ساهم في عدم فشل السياسات الحكومية، ومن ثم التقليل من فشل السوق، قياساً بالتجربة الأولى، أي دول أمريكا اللاتينية.

تاسعاً: خرافات إقتصادية

لعل من أهم هذه الخرافات التي ساهمت، ولا تزال للأسف الشديد، في تعثر تطور الدول النامية، هو ذلك الاعتماد المفرط على الاقتصاد لحل المشاكل. لقد امتد فرض ”بقاء الأشياء الأخرى على حالها ثابتة“⁽³⁹⁾، الذي عادة ما يستخدم عند تدريس مبادئ الاقتصاد لتسهيل فهم تأثير متغير معين على آخر، إمتد هذا الفرض إلى فرضية بقاء تأثير بقية العلوم والتخصصات ثابتة عند استخدام السياسات الاقتصادية لحل مشاكل المجتمع. مفاده ما يسمح الاقتصادي لنفسه (ويقصد هنا بالاقتصادي من ينتمي إلى مدارس إقتصادية مبنية على فروض إقتصادية مجردة ومبسطة) عندما يبحث في أمر تحفيز الاستثمار في بلد نام أن يجرد المتغيرات المفسرة للاستثمار من تأثير نظام القيم السائد، ومن أخلاقيات المجتمع، بدعوى أن مثل هذه المتغيرات لا تصلح للتحليل العلمي المنضبط، أو أن يبحث عن مؤشرات لا تعكس واقع تأثير هذه المتغيرات.

ولعل من أشد الأخطاء ضرراً التي يقع بها الاقتصاديون (بالمعنى المشار إليه أعلاه) هو نظريتهم إلى رفاه الإنسان على أنه رفاه قابل للتجزئة. حيث يمكن تحقيق زيادة بمتوسط دخل الفرد، من دون العمل على إصلاح مسبق للمؤسسات، وللنظام السياسي الملائم، وللعادات والقيم المتوارثة التي تعمل ضد العمل المنتج... الخ. وهو الأمر الذي يترتب عليه استبدال المفهوم الأفضل للرفاهية: رفاهية الإنسان، بمفهوم الرفاهية الاقتصادية⁽⁴⁰⁾ شائع الصيت. أن الإنسان كائن معقد جداً، وغالباً ما لا تحكم تصرفاته الاعتبارات الاقتصادية وحدها، بل إعتبارات أخرى مثل التقليد، وشراء السلع التي لا حاجة لها (ينسب لأرسطو قوله عندما دخل السوق ووجده مملوءاً بالحاجات فقال: أه من الحاجات التي لا أحتاجها).

ويترتب على هذا الإهمال للأشياء الأخرى غير الاقتصادية فشل العديد من المجتمعات في تحقيق التطور رغم كل ما توفره من أسباب اقتصادية (مثل ذلك العديد من دول الفوائض المالية)، ونجاح العديد من المجتمعات في تحقيق أهداف اقتصادية لأسباب ليست اقتصادية (مثل اليابان، والصين، والهند، وغيرها). إن احترام، وفهم وتحليل القيود غير الاقتصادية يعتبر شرطاً أساسياً وجوهرياً، لتحقيق تطور اقتصادي يترتب عليه نقل بلد نام لآخر متطور اقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً وسياسياً.

عاشراً: التاريخ الاقتصادي للدول المتقدمة، والنامية

ما يلفت الانتباه، أن أغلب الكتب المتاحة والمقررة، هي كتب عن التاريخ الاقتصادي الأوروبي والأمريكي، وقلما تجد كتاباً مقررأ عن التاريخ الاقتصادي العربي (ماعدا الإسهامات الرائدة، ضمن مساهمات رائدة أخرى، للمؤرخ المرحوم عبدالعزيز الدوري (1919-2010) الذي قدّم أطروحة الدكتوراه في جامعة لندن في عام 1942 عن التاريخ الاقتصادي للفترة العباسية، وتاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع عشر، ومقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، والعصر العباسي الأول: دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي، وأوراق في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي). وقد ترتب على ذلك الاهتمام الأكبر بأفلاطون وسانت توماس الإكويني، بدلاً من الاهتمام بإسهامات الدراسات الموسوعية لإخوان الصفا (جماعة فكرية لا سياسية تأسست في البصرة في عام 232هـ في عهد الخليفة المتوكل، وجاءت كرد فعل على تدهور أحوال الخلافة العباسية)، أو الاهتمام بإسهامات ابن خلدون سواء في كتاباته التاريخية أو في المقدمة (ولد ابن خلدون في تونس ويعتبر مؤسس علم الاجتماع، وتنقل ما بين الجزائر والمغرب ومصر، وألف مقدمته الشهيرة في عام 1377م، التي تتضمن علم التاريخ وأحوال المجتمعات وسياساتها وأسباب نشوئها).

لقد ترتب على هذا الإهمال في الاعتناء بالفكر الاقتصادي في الدول النامية إعتداد نفس المنطلقات النظرية المعتمدة في كتب التاريخ الاقتصادي للدول المتقدمة (أنظر في مساهمات المفكرين الاقتصاديين الغربيين العظام وتأثيرهم في الفكر الاقتصادي الغربي: نصار، 2011، وقد تم إسقاطات أغلب هذه المساهمات في الكتب الجامعية الاقتصادية في أغلب، إن لم يكن، في جميع الجامعات العربية، وبدون تمحيص وإعادة نظر، بهدف إقرار كتب اقتصادية تعكس قيود التنمية في الدول النامية، ماعدا إسهامات قامت بها المدرسة الهيكلية في أمريكا اللاتينية وانتشرت لأقاليم أخرى مثل إسهامات تيلور، (1979، 1998، 2008).

حادي عشر: الفقر وأسبابه

تفاوتت الأسباب التي تفسّر فقر الدول. فالفلاسفة اليونانيين، ومن ضمنهم أفلاطون، كانوا ينظرون للعبيد (الفقراء) على أنهم يحملون العبودية في جيناتهم. ولازال البعض يؤمن بأن الذكاء يمكن تفسيره بايولوجياً، إلا أن هذا الرأي لم يدعم إحصائياً. وهناك من يعتقد بأن الفقر والغنى نتيجة المناخ، رغم إشارة (لويس، 1955) إلى أن الدولة الواحدة من الممكن أن تمر بمراحل ازدهار وتدهور اقتصادي في ظل مناخ غير خاضع للتغيير. وقد أشار الجغرافيين العربيين المسعودي، في القرن العاشر الميلادي إلى أن (تقدّم) العرب، و(تخلّف) الأوروبيين يقوم على ملاءمة المناخ في الدول العربية، وعدم الملاءمة في دول أوروبا. في حين يُشير كتاب في القرن العشرين إلى تفسير عكسي مفاده أن سبب تخلّف الدول النامية يعود إلى الحرارة والرطوبة وقربها من المناطق الاستوائية. حيث أشار (ساشس، 2001) وبالاعتماد على مقارنات تاريخية/ جغرافية إلى أن متوسط حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي في المناطق الاستوائية كان يعادل حوالي (70%) من نظيره في المناطق المعتدلة عام 1820، وانخفضت هذه النسبة لتصبح (25%) عام 1992. معنى ذلك أن هذه الحصة نمت، ما بين 1820-1992، في الدول الاستوائية بـ (0.9%) مقارنة بـ (1.4%) في الدول المعتدلة المناخ. ويعزى ذلك إلى طبيعة التطور التقني الذي يرتبط بالمناطق الاستوائية مقارنة بالمناطق المعتدلة، وتقدّم غيرها يعود إلى برودة واعتدال المناخ. وقدّم مالتس في نهاية القرن الثامن عشر تفسيراً آخرًا للفقر يرتبط بمعدل النمو السكاني والغذائي (ينمو المعدل الأولي بمتواليّة هندسية، والثاني بمتواليّة عددية).

كما ذهب آخرون بأن سبب الفقر يعود إلى سوء توزيع الدخل. وبالتالي فإن حلّ مشكلة الفقر يستلزم حلّين، الأول رفع مستوى الدخل القومي، (زيادة الدخل مع بقاء حصة الأغنياء ثابتة)، والثاني أو/و توفير فرص عمل للفقراء أو الأخذ من الأغنياء والتوزيع على الفقراء (من خلال أدوات السياسة المالية أساساً: الضرائب والإعانات). إلا أن زيادة الدخل القومي لا تبدو أنها شرط ضروري ولا كاف. فشرط الضرورة قد لا يتوفر، حيث أنه من الممكن أن يتحسن وضع الفقراء على حساب الأغنياء من دون إرتفاع الدخل القومي. كما أن الشرط ليس كافياً إذ من الممكن أن يزيد دخل الأغنياء دون إنعكاس ذلك على أحوال الفقراء.

إن الموقف القائل بأن تقليل الفقر يتم من خلال رفع معدل نمو الدخل القومي هو موقف لازال سائداً بين أغلب الاقتصاديين لاسيما المنتمين للمدرسة النيوكلاسيكية والمحافظين الجدد في الدول المتقدمة في علاقتهم مع الدول النامية. وقد استخدم هذا الموقف كمبرر لخفض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية (لاسيما الصحة والتعليم) كحجة لتعظيم معدل النمو من خلال إعادة توجيه

الإنفاق نحو القطاعات القابلة للتجارة ذات الكفاءة الأكبر، بالإضافة إلى دعم برامج الخصخصة باعتبارها تمثل استخداماً أمثل للموارد.

كما اعتبر هذا الموقف أن إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء يضرّ بمعدل النمو باعتبار أن الأغنياء أكثر ميلاً للإدخار ومن ثم الاستثمار وبالتالي تعظيم معدل النمو، وأن أي إعادة توزيع تضرّ بهذا المعدل. وأن إعادة التوزيع سوف تحصل آلياً، في الأجل الطويل، من خلال ما يسمى بآلية تساقط ثمرات النمو على الفقراء⁽⁴¹⁾ (شنري، 1976).

إن القول بارتفاع معدل إدخار الفئات الغنية (وبالتالي مساهمتها في رفع معدل الاستثمار) هو قول قد لا يكون صحيحاً دائماً، وبالتالي فإن استخدام هذه الحجة لعدم تدخل الدولة لإصلاح سوء توزيع الدخل لا يعتبر مقنعاً، أمنياً. ففي الدول الفقيرة التي تتميز بأنماط استهلاك مرتفعة (تغفل أثر محاكاة الدول الغنية أو المتقدمة)، يميل ذوي الدخل المرتفعة إلى استهلاك الحصة الأكبر من الدخل (كما فعل نظراؤهم في أوائل الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر). وفي حالة إدخارهم فقد يفضلون الإدخار الخارجي بدلاً من الإدخار المحلي.

إن ما يجب الاهتمام به في هذا المجال (وكما أشار أمين، 2009) هو في ما إذا كان المزيد من تقليل الفجوة ما بين ذوي الدخل المنخفض والمرتفع من شأنه أن يخفّض معدل النمو أم لا. وحتى لو افترضنا أن الإجابة بـ: نعم. فهل هذا الانخفاض بمعدل النمو لا يمكن تبريره، ولا يعتبر ثمناً مقبولاً، إذا ما كان الهدف هو تقليل الوصول لدرجة أفضل من السلم الاجتماعي، وتقليل حجم الفساد، ودعم مشاركة الناس في الحريات السياسية.

ثاني عشر: هل النظم السياسية هي المسؤولة

عادة ما يُشار في الأدبيات الخاصة بعلاقة التنمية الاقتصادية بالنظام السياسي إلى أن النظم الديمقراطية تشجّع على التنمية وبالتالي تساهم في نقل الدولة النامية إلى أخرى متطورة (أنظر فرضية على سبيل المثال لبست، 1959، القائلة بوجود علاقة طردية ما بين النمو والحكم الديمقراطي، وكذلك (برزيورسكي، 1991) حيث أشار إلى نفس العلاقة). إلا أن حالات دول مثل مالي، وغانا، وبوليفيا، وغيرها، السائدة على النهج الديمقراطي، تتحدى مثل هذه الفرضية. وكما أشار (يوسف وديفيس، 2011) فإن حالة العراق تتحدى أيضاً هذه الفرضية حيث ساد العراق خلال الفترة 1980-1970 مستوى مرتفعاً جداً من النمو والتنمية الاقتصادية، خاصة من حيث توفر الخدمات الصحية التي وصلت لكافة القرى، والقضاء على الأمية. إلا أنه بنفس الوقت كان النظام السائد غير ديمقراطي.

وفي محاولة لإعادة تقييم فرضية نمط العلاقة الطردية بين مستوى التنمية والديموقراطية (بعد صعوبة إثبات العلاقة ما بين فرضية التحديث، أو المستوى المتطور من التنمية، والحكم الديموقراطي) أشار (البدوي، مقدسي و ميلانتي، 2011) إلى عدد من الفرضيات البديلة (تأثير الاستعمار تاريخياً، وتأثير الدين في الحكم، والتماسك الاجتماعي أو العلاقة المثينة ما بين الناس ونظام الحكم، والتأثيرات العربية مثل الصراعات الإقليمية ووجود الثروات النفطية)، وأشارت النتائج إلى أن الصراعات الإقليمية، ودور النفط (الدولة الريعية) تمارس دوراً معوقاً للمدّ الديموقراطي.

أشارت دراسة (سيروي وآخرون، 1990) إلى علاقة سالبة ما بين الديموقراطية والتنمية. في حين أشار (سوموليكاي وآخرون، 2007) إلى علاقة موجبة ما بين الاثنين. أما (برزيورسكي وليمونغي، 1993) فلم يصل إلى نتيجة قاطعة في ما إذا كانت الديموقراطية تعزز أم تثبط النمو. وعموماً فإن الأدبيات التطبيقية في هذا المجال غير مقنعة لوجود مشاكل منهجية مثل مشكلة الترابط ما بين المتغير المستقل والمتغير العشوائي⁽⁴²⁾، بالإضافة إلى محدودية فائدة الدراسات القائمة على بيانات مقطعية⁽⁴³⁾ في هذا المجال. وغالباً ما تتم الإشارة إلى خبرة الدول الشمولية في شرق آسيا مثل الصين، ودول جنوب آسيا الديموقراطية مثل الهند خلال الستينات والسبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وكذلك عقد الألفية الأولى. حيث وصل متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين خلال هذه العقود، تبعاً: 4.6% و8%، و9.4%، و10.4%، و10.4%. في حين وصل المعدل المناظر للهند: 7.2%، و3.1%، و5.6%، و5.5%، و7.7% (محتسبة من موقع مؤشرات البنك الدولي). أما في ما يخص أحد مؤشرات التنمية الرئيسية (الرقم القياسي للتنمية البشرية)، باعتبار أن معدل نمو الناتج المشار إليه أعلاه تعكس النمو وليس التنمية، فإن أداء الصين، الدولة الشمولية، يوضح أداءً أفضل من الهند، أكبر دولة ديموقراطية في العالم النامي. حيث وصل متوسط قيمة الرقم القياسي للتنمية البشرية إلى (0.45 و 0.493) خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، والعقد الأول من الألفية في الهند، في حين وصل ما يناظره في حالة الصين إلى (0.514) و (0.631) (بدأ العمل بإصدار تقارير التنمية البشرية المتضمنة لهذا الرقم منذ عام 1990، علماً بأن قيمة الرقم تتراوح ما بين "0" لا قيمة بشرية و "1" قيمة بشرية تامة. ويتكون المؤشر المركب من ثلاث أرقام فرعية تعكس مستوى الدخل، والتعليم، والصحة، محتسبة من موقع اليونيدو).

ورغم اتجاه هذه المؤشرات للدلالة على عدم وجود علاقة بين الديموقراطية، والنمو، والتنمية، إلا أنه من المهم التعمق قليلاً في هذه الدلالة، من دون الاعتماد على المنهج المجمع لدول عديدة وذات خصائص مختلفة ضمن تحليل المقطع العرضي، المشار إليه أعلاه.

إعتماداً على (باردهان، 1999) يمكن الاعتماد على الممارسة الديمقراطية من خلال ثلاثة مؤشرات مبسّطة: الحقوق الدنيا المدنية والسياسية، وإجراءات المساءلة والمحاسبة الإدارية اليومية، وممارسة التمثيل بالانتخاب الحرّ (رغم أن بعض النظم الشمولية قد تمارس، أحياناً، بعض الاستثناءات، وبعض الأنواع من المساءلة الإدارية، إلا أنها قد لا تتسم بالاستدامة والشمول والمصادقية في أحيان كثيرة).

وإعتماداً على هذا الإطار والمؤشرات الديمقراطية يضرب (باردهان، 1999) مثلاً بالسياسة الحمائية للصناعة الناشئة الذائعة الصيت سواء في تجارب الدول المتقدمة حالياً النامية سابقاً، أو الدول النامية حالياً. حيث أن هذه السياسة لطبيعتها ترتبط بأمَد زمني معين بهدف حماية الصناعات في فترة التعلم من خلال الممارسة⁽⁴⁴⁾ وليس المقصود بالحماية، هنا، إستفادة فئات أو تكتلات صناعية من تحويلات الحكومة لهذه الصناعة. وللأسف الشديد فإن تجارب العديد من الدول العربية والنامية الأخرى قد اتسعت في مجال هذا النوع من الحماية لأهداف لا ترتبط بكفاءة الصناعة بل بفعل الفشل في مقاومة تكتل المستفيدين من الحماية، من خلال خلق ما يطلق عليهم بـ ”رأسمالية المحاسيب“ (مبير وستيغلنز، 2001). إلا أن المؤسسات الديمقراطية السائدة في العديد من الدول النامية ذات النهج الديمقراطي لم تتمكن من إيقاف هذا النوع من الهدر في جهود التنمية الاقتصادية. في حين شهدت تجارب، ذات نظم وُصفت في فترة من الفترات، بأنها شمولية مثل كوريا الجنوبية وتايوان، إيقاف هذه الحماية وترك الصناعة المستفيدة لقوى المنافسة الدولية أو الإنسحاب من السوق بعد استفاد فترة الحماية (قامت تايوان، في عام 1982، مثلاً بحظر على الواردات من كاسيتات تسجيل الفيديو VCR لحماية أهم شركتين محليتين منتجتين لهذه السلعة، إلا أن الحماية سحبت بعد 18 شهر لفشل الشركتين في الإنتاج وفقاً للمعايير الدولية (وادي، 1990). كما وصلت فترة الحماية في بلد ديموقراطي مثل أستراليا إلى حوالي 100 سنة وبمتوسط حماية ما بين 45% - 15 للفترة 1998 - 1901 (لايود، 2007).

ثالث عشر: لماذا تقدمت اليابان وتأخرت مصر؟

يطرح المؤرخ العربي شارل عيساوي (عيساوي، 1983) سؤالاً جوهرياً في ورقته: لماذا اليابان؟ لماذا تقدمت اليابان رغم أسبقية مصر في التحديث، ولماذا دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التي فعلتها في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ولماذا ليس العراق الذي تنبأت به العديد من التقارير خلال المئة والخمسين سنة الماضية كمرشح شديد للتقدم الاقتصادي بفعل إمكانياته

الاقتصادية: أراض صغيرة، وثروة معدنية، وأنهار صالحة للملاحة (قبل الكوارث السياسية التي حلت بالعراق) بالإضافة إلى قربه من الهند وتركيا ومراكز اقتصادية هامة أخرى.

ويستطرد عيساوي بالقول بأن مصر كانت في وضع أفضل من اليابان في القرن التاسع عشر. فرغم اهتمام اليابانيين في القرن الثامن عشر بالتقانة والعلوم الأوروبية، مقارنة بالعرب والأتراك، إلا أنه منذ بداية ثلاثينات القرن التاسع عشر وبسبب إقامة المدارس والبعثات على يد محمد علي انعكس الأمر. فقد فهم رفاة الطهطاوي (في كتابه تخليص الإبريز في فهم باريز) عام 1834 فهماً قوياً للمجتمع والسياسة الفرنسية، وأنشأ يوسف حكيكان، المصري الأرميني، مدرسة الهندسة المصرية في عام 1830. كما أن متوسط دخل الفرد المصري، كان في عام 1913، أعلى بقليل من الفرد الياباني، ونصيب الفرد المصري من التجارة الخارجية يعادل ضعف الياباني، وشبكة السكك الحديدية المصرية أكثر تغطية مقارنة باليابان آخذين بنظر الاعتبار المساحة المأهولة بالسكان. كما تمتعت مصر بفائض زراعي، حيث وصلت إنتاجية الهكتار في مصر في عام 1844 ما يساوي نظيره في فرنسا وألمانيا، وأكبر من ذلك السائد في أوروبا الشمالية والشرقية ووسط أوروبا. بالإضافة إلى أن مصر آنذاك دولة حضرية حيث سكن مدنها حوالي 10% من السكان وهي نفس النسبة السائدة في فرنسا في عام 1800. أما على الجانب الياباني، فقد خلص التقييم الغربي لها، آنذاك، أي في عام 1881، بالقول: ”لا نعتقد أنها سوف تصبح دولة غنية أبداً... فاليابانيون جنس سعيد ويرضى بالقليل، وليس من المرجح أن يحققوا الكثير“. والتقييم الغربي الآخر القائل ”أن النظام المصري الوطني في اليابان هو مجرد أحد الأمثلة على عبثية المحاولة التي استهدفت نقل التقدم الغربي إلى بيئة شرقية. ففي هذا الجزء من العالم تبدو المبادئ التي عُرفت وترسخت في الغرب وكأنها تفتقد كل ما فيها من فضيلة وحيوية، وتميل للفساد والتهالك“ وتقييم غربي ثالث في عام 1900: ”ينبغي ألا يكون لليابانيين أية علاقة بالأعمال. فالياباني لا يملك أي ذكاء في مجال الأعمال“ (Ibid.).

إذن لماذا سبقت اليابان مصر، وتحولت إلى دولة متقدمة، في حين ظلت مصر دولة نامية؟ يورد (ضاهر، 1999) العديد من الأسباب منها: أولاً، رغم أسبقية تجربة محمد علي (1847 - 1805) في تحديث مصر (ربع قرن قبل السلطة العثمانية، ونصف قرن قبل اليابانية) ورغم أن إنجازات محمد علي لا تقل أهمية عن إنجازات فترة الميجي (بداية فترة النهوض الحديثة باليابان) (1912 - 1868)، إلا أن من خلف محمد علي كان مغايراً له في سياساته من حيث الإكثار من القروض، والبذخ، وتدمير البنى الأساسية للاقتصاد المصري داخلياً، وتسريح الآلاف من الجنود والضباط، والسماح بمشاركة وزراء أجانب بحكم مصر، والاستجداء بالجيش البريطاني لضرب إنتفاضة الجيش المصري

بقيادة عرابي، والإنتهاء بالاحتلال البريطاني في عام 1882. وتحوّل شعار مصر للمصريين، والسيادة الوطنية أيام محمد علي إلى "مصر قطعة من أوروبا" أيام الخديوي إسماعيل. ثانياً، رهن محمد علي مشروع التحديث المصري بالجانب الفرنسي فقط، وعند اشتداد الصراع الفرنسي-البريطاني سعت بريطانيا لإسقاط محمد علي باعتباره ممثلاً للنفوذ الفرنسي باتفاقية لندن عام 1840، ثالثاً، سبقت إصلاحات الميجي (يشير لقب "الميجي" إلى الحاكم المستنير الذي أطلق عليه المُصلح "موتسوهيتو" الذي قام بانقلاب لسحق الحكومة الإقطاعية السابقة في عام 1868 وقام بإنهاء حكم عائلة "توكوغاوا"، المصدر السابق) الاقتصادية والعسكرية الإصلاحات السياسية والاجتماعية لضمان حماية الإصلاحات من التدخلات الأجنبية. رابعاً، الحرص على ضمان السلم الاجتماعي، والاستفادة من التراكم الإيجابي الذي تمّ في مرحلة توكوغاوا، أو مرحلة العزلة الطوعية عن الغرب (في عهده نقلت العاصمة من "كيوتو" إلى "ادو" المعروفة حالياً بإسم طوكيو، ووضع قواعد صارمة للعزلة عن الخارج منذ عام 1642 واستمرت لمدة قرنان ونصف، ولغاية فتح السواحل اليابانية من قبل الأسطول الأمريكي في عام 1853، الغامدي، 2007). خامساً، إنتهت فترة محمد علي دون وجود عقد اجتماعي ممثل لدستور مستنير وإصلاحي (واستبدال الدستور آنذاك بمجالس تمثيلية منتخبة تضمن الأعيان يتم إختيارهم أشبه ما يكون بالتعيين). في حين ولد دستور عصري فترة "الميجي"، دستور عام 1889، الذي سمح بتجربة سياسية جديدة، رغم وجود الكثير من الصلاحيات المطلقة للحاكم. وتم فضّ التشابك، ما بين المفاهيم الغربية التي تمجّد الفرد، وتلك التي تمجّد الإمبراطور. وتم الوصول، أثناء حكم "الميجي" إلى تفاهم يرفض مقولات التغريب التي تمجّد الفرد على حساب الجماعة، مع التمسك بأصالة القيم اليابانية.

ويضيف (عيساوي، 1983) عدداً آخر من أسباب تقدم اليابان على مصر وتطورها، إقتصادياً. ومن هذه الأسباب: أولاً، نعمت اليابان بثلاثة قرون من السلام وبإنفاق عسكري منخفض (حتى بداية ممارستها السياسة الاستعمارية في تسعينات القرن التاسع عشر). في حين أنفقت مصر في عهد محمد علي، وإسماعيل، مبالغ ضخمة على الدفاع من دون تخصيص نفس الاهتمام لمشروعات التنمية. إلا أنه يجب التنبيه هنا إلى أن ذلك يجب أن لا يوحى بأهمية العامل الخارجي فقط لتفسير تفوق اليابان وتلكؤ مصر. فقد أشار (أمين، 1979) إلى أن العوامل الخارجية تفسّر بالكامل فشل تجارب التنمية العربية (أشار إلى تجارب محمد علي في مصر، وداود باشا في بغداد، والأمير بشير الثاني في لبنان، والحركة السنوسية في برقة، والوهابية في الجزيرة العربية) إلا أن عيساوي ينتقد هذا التفسير بالقول بأن اليابان شهدت تحديناً كبيراً في كل المجالات (ماعدات التقني) قبل أن تفتح

قسراً على العالم على يد الولايات المتحدة. وهو الأمر الذي يفسّر أداؤها الفريد (داخلياً). وهنا يُستشهد بقول براتد راسيل⁽⁴⁵⁾ الفيلسوف، والرياضي، والمؤرخ البريطاني (1872 - 1970) في عبارته حول التجربة اليابانية: "كانت اليابان دولة متخلفة إقتصادياً، ولكنها ليست متخلفة ثقافياً".

رابع عشر: لماذا نجحت سنغافورة؟

تعود سنغافورة إلى قرية للصيادين أسسها البريطاني السير ستامفورد رافلز⁽⁴⁶⁾ في عام 1819، من دون موارد طبيعية، وفيها قاعدتان عسكريتان، ولكنها خليط من المهاجرين القادمين أساساً من الصين وماليزيا والهند. وبعد أن غادر البريطانيون منطقة جنوب شرق آسيا في ستينات القرن الماضي، لم تجد سنغافورة إلا الانضمام لاتحاد الملايو (ما يُعرف بإسم ماليزيا) في عام 1963. إلا أن هذا الاتحاد لم يدم طويلاً بسبب رغبة سكان الملايو المسلمين في احتواء سنغافورة غير أبهين بحقوق الغالبية الصينية البوذية. الأمر الذي انتهى لاحقاً بخروج سنغافورة من اتحاد الملايو في عام 1965 وإعلان استقلالها في العام ذاته.

ويورد "لي كوان يو"⁽⁴⁷⁾، مؤسس سنغافورة الحديثة (رئيس الوزراء للفترة 1990 - 1959، والمعروف بالدكتاتور الرشيد) (يو، 2007)، إلا أنه ورث اقتصاداً بمعدل بطالة (15%)، مع تخلف بالبنية الأساسية، وانحياز الأمن (كثيبتين عسكريتين فقط)، ولا وجود لقوات الشرطة، مع غليان عرقي يهدد بالانفجار، وترقّب ماليزي للفشل للانقراض على سنغافورة، وانسحاب بريطانيا التي كانت أنشطتها توفر (30) ألف فرصة عمل، وتولد حوالي (20%) من الناتج المحلي الإجمالي.

في ظل هذه المعطيات، وغيرها، بدأ "يو" في بناء سنغافورة بدءاً من تشجيع السياحة، إلا أنه ثبت أنها لم تفِ بحل المشاكل المتراكمة خاصة حل مشكلة البطالة. لذا تم الانتقال إلى إنشاء المصانع الصغيرة القائمة على تجميع المنتجات الأجنبية على أمل تصنيعها محلياً لاحقاً. وفي ظل التجربة والخطأ، كان المبدأ الرئيسي هو الاعتماد على الأكفأ بغض النظر عن دينه أو قوميته، والاهتمام بالنتيجة.

وبعد وصول حزب "يو" للسلطة في عام 1959 (لا تزال الخارجية والدفاع بيد البريطانيين آنذاك) تم إعلان أول خطة إقتصادية اعتمدت على التصنيع كثيف العمل (من خلال مجلس التنمية الاقتصادية)، وتم تكثيف العمل بالمناطق والمدن الصناعية حسب مختلف التخصصات، وجذب الاستثمار الأجنبي، والمحافظة على علاقات مستقرة وسلمية مع دول الجوار (الصين وماليزيا أساساً)، مع اهتمام خاص بخدمات الموانئ والحاويات (أصبحت سنغافورة تستقبل حوالي 70% من تجارة حاويات العالم)، بالإضافة إلى خدماتها المالية.

وقد تم ذلك من خلال آليات الاقتصاد المختلط (قوى سوق وتخطيط إقتصادي) وبتحوّل مرحلي من عدم استقرار وبطالة في ستينات القرن الماضي، إلى تحرك نحو صناعات كثيفة العمل في السبعينات، فالصناعات الثقيلة والمتقدمة تقنياً في الثمانينات، إلى الخدمات الصناعية في التسعينات، والبحث والتطوير في الألفية الثالثة، وذلك من خلال نظام تدريب مهني يعتبر من أفضل الأنظمة على المستوى الدولي وإنشاء ما سُمّي بـ ”شهادة التجارة الوطنية“⁽⁴⁸⁾ لتوفّر احتياجات الصناعة بالمقاييس المطلوبة. وإدخال برامج التدريب المستمر⁽⁴⁹⁾، وإصدار خطة في عام 1991 للتعامل مع مستجدات المرحلة القادمة: تحويل سنغافورة إلى أول أمة متطورة خلال 30 - 40 سنة القادمة.

ولعلّ من أهم المبادئ التي اعتمدت عليها التجربة السنغافورية بعد الاستقلال هو انتهاج مبدأ ”العدالة الاجتماعية“ وليس ”الرعاية الاجتماعية“ بدءاً من توفير مسكن لكل مواطن (من خلال هيئة الإسكان والتنمية)، وإغلاق السجون وبناء المدارس بدلاً منها، وتقديم الدعم الحكومي للتعليم والصحة. وقد تم ذلك بتمويل أساسي من ”صندوق التوفير المركزي“ الذي بدأ بخصم (5%) من راتب الموظفين لترتفع إلى (25%) لاحقاً. وكان هناك تصوّر مسبق بضرورة إعادة توزيع الثروة لتعميق الاستثمار، الشرط الرئيسي للعمل الجاد والمخلص لصالح الدولة، سنغافورة.

وكان هناك حرص أن يتم ضغط الإنفاق الحكومي الجاري (وصل إلى 20% مقارنة بـ 33% في الدول الصناعية)، مع اتجاه معاكس للإنفاق الاستثماري، ممولاً أساساً من ”صندوق التوفير المركزي“ المشار إليه أعلاه، و”صندوق توفير البريد“، وضرائب مباشرة بلغت حوالي ثلثي العوائد الضريبية، مع اتجاه لخفض هذه الضرائب المباشرة على الشركات والأفراد لغاية بلوغها النصف في العوائد الضريبية. وتحوّل العبء الضريبي لاحقاً إلى الضريبة على الاستهلاك. مع عدم وجود مديونية خارجية.

كما كان ضمن أحد مبادئ نجاح التجربة السنغافورية هو المحافظة على حكومة نظيفة اليد. فبعد فوز حكومة ”يو“ في الانتخابات لعام 1959 قام جميع أعضاء الحكومة بلبس قمصان خفيفة، وسراويل بيضاء كرمز للطهارة والأمانة والنقاء. وتم التأكيد على أن كل (دولار) من العائدات يسجّل، ويصل إلى مستحقه، دون أن يقتطع منه أي جزء في الطريق. وتم ذلك من خلال ”مكتب التحقيق في ممارسات الفساد“ الذي كان مستشرياً قبل ذلك ما بين المستويات الدنيا والوسطى من أفراد الشرطة، وبعض مسؤولي تنفيذ القوانين خاصة المرتبطة بالأراضي. وتم تفعيل أهم إجراء لمحاربة الفساد في عام 1960 من خلال مبدأ ”من أين لك هذا“ من خلال السماح للحاكم بالتحقيق في ثروات من يعيشوا مستويات بذخ دون أن تسمح لهم مصادر دخلهم بذلك. وتم بناءً على ذلك تنظيف الجهاز التنفيذي، تدريجياً من كل الفاسدين بدءاً من الموظفين العموميين وانتهاءً بالوزراء.

خامس عشر: هل فشلت بسبب ضعف المؤسسات؟

المؤسسة هي بالتعريف "هيكل أو آلية من النظام والتعاون الاجتماعي تحكم سلوك مجموعة من الأفراد في مجتمع معين"⁽⁵⁰⁾. وتعود أهمية المؤسسات، ضمن عوامل أخرى، إلى دورها في تسهيل الحصول على المعلومات وتقليل تكلفة المعاملات⁽⁵¹⁾ ومحاربة محتكري المعلومات، وبالتالي سلسلة تدفق المعلومات ويسرها وشفافيتها، ومن ثم سهولة اتخاذ القرارات السليمة، والأقرب للرشادة. وقد تكون المؤسسات رسمية مثل الدستور (وثيقة يتم التوافق عليها لتحديد مسار المجتمع، ويجب أن يتم تمييزها عن "الدستورية"⁽⁵²⁾ والتي هي الأهم والتي تعني روح التراضي على التنفيذ والتطبيق على ما ورد بالدستور)، أو غير رسمية كالثقافة. ووفقاً لأحد أهم المهتمين بالاقتصاد المؤسسي (نورث، 1995) فإن المؤسسات هي "قواعد اللعبة"، التي يميزها عن "اللاعبين" أي المنظمات الاقتصادية والسياسية وغيرها التي تعمل ضمن إطار منظومة من القوانين (المفترض أنها المستمدة من روح الدستور).

أما عن الآلية، الآليات، التي تؤثر بها المؤسسات على الأداء الاقتصادي فتتحقق من خلال تكلفة المعاملات وشفافيتها. فإذا ما كانت هذه التكلفة أكبر من الصفر، فإن المؤسسات تؤثر في توزيع الموارد من خلال رفعها أو خفضها لتكلفة المعاملات، وبالتالي التأثير على التكلفة الإجمالية لعمل الشركات (مثل التكاليف القانونية لحماية شركة لحقوق ملكيتها في دولة تكثر فيها المقاضاة). وما يترتب على ذلك من تأثر الاقتصاد المعنى بسبب ارتفاع تكلفة المعاملات. وعادةً ما يتم تحييد عمل المؤسسات في الدول التي تترسخ بها قيم الريعية الاقتصادية، والفساد، والنفوذ غير القائم على الدستور وقوانينه. الأمر الذي يجعل من الصعوبة تغيير المؤسسات المرتبطة بهذه الريعية وكذلك الفساد، إلا في ظل تحوّل جذري وهيكل في المجتمع. وطالما أن "السياسات الاقتصادية"⁽⁵³⁾ وهي ترجمة المصلحة، من خلال برنامج قابل للتنفيذ، وأن هذه المصلحة هي بدورها نتائج السياسة⁽⁵⁴⁾ التي ترتبط بصراع المصالح بين الأطراف "قمة السياسة هي السعي للمصالح باستخدام أجهزة الدولة". لذا فإن السياسات الاقتصادية ستظل قاصرة في تحقيق البرنامج، في حالة كون المصالح المطلوب تحقيقها هي مصالح لا تعكس إجماع المجتمع والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لعموم الناس.

إن الإشكالية الكبيرة التي تواجهها الدول النامية في مجال إمكانية تحوّلها لدول متقدمة، هي إخضاع المؤسسات الرسمية لتأثير المؤسسات غير الرسمية (العُرف والتقاليد أو الثقافة الموروثة). وإن آلية الإخضاع، خاصة في ظل عدم وجود "دولة قوية"⁽⁵⁵⁾ قد تأخذ عقوداً عديدة. يوضّح الجدول أدناه المستويات المختلفة للمؤسسات (المستويات 1-4)، وأمثلة هذه المؤسسات، ومدى إمكانية تغييرها زمنياً، وآثارها المحتملة.

تصنيف المؤسسات حسب التسلسل الهرمي

المستوى	أمثلة	مدى تكرار التغيير	الأثر
المستوى الأول: المؤسسات المرتبطة بالهيكل الاجتماعي للمجتمع ⁽⁵⁶⁾	أغلبها مؤسسات غير رسمية مثل العادات والمعايير الاجتماعية، والعادات العامة. وتحدد خارج النظام الاقتصادي.	ذات مدى زمني طويل جداً (200-300 سنة) إلا أنها يمكن أن تتغير بالصدمات/الازمات.	تشكل الطريقة التي يحيا بها المجتمع.
المستوى الثاني: المؤسسات المرتبطة بقواعد اللعبة ⁽⁵⁷⁾	أغلبها مرتبط بالمؤسسات الرسمية والتي تشكل حقوق الملكية، والنظام القضائي. وتحدد خارجياً وتحدد داخلياً ضمن النظام الاقتصادي، أو خارجياً.	ذات أجل طويل (10-100 سنة).	تحدد البيئة العامة للمؤسسات.
المستوى الثالث: مؤسسات مرتبطة بلعبة ⁽⁵⁸⁾	المؤسسات التي تشكل هيكل إدارة الحكم للدولة، والعلاقات التعاقدية، مثل عقود الأعمال. وتحدد داخل النظام الاقتصادي.	ذات مدى زمني متوسط (1-10 سنوات).	تقود إلى بناء التنظيمات.
المستوى الرابع: مؤسسات مرتبطة باليات التخصيص ⁽⁵⁹⁾	القواعد المرتبطة بتخصيص الموارد، مثل الرقابة على تدفقات رأس المال، وأنظمة تدفقات التجارة، وأنظمة الأمن الاجتماعي. وتحدد داخل النظام الاقتصادي.	ذات مدى زمني قصير.	تكيف الأسعار، والناجح، وتحديد الحوافز.

المصدر: مُشار إليه في Jütting, 2003.

يمكن أن تعزى أسباب التخلف المؤسسي في الدول النامية إلى العديد من الأسباب (أو البيئة المؤسسية) وأن إهمال هذا التخلف ضمن دراسات محددات نمو الاقتصاد يعتبر نقصاً أساساً في هذه الدراسات كما أشار إيسترلي، (2000)، والتي منها: الإرث الاستعماري (دول ورثت هياكل مؤسسية سيئة من مستعمرها)، والصراعات السياسية بين الدول أو داخل الدول، والتي أدت إلى خلق مؤسسات تخدم مصالح الأفراد وليس المجتمع، وقناعات سابقة مترسخة ضد عمل المؤسسات وتقديس الأفراد والعادات والتقاليد بدلاً من المؤسسات. ويقدر تعلق الأمر بالإرث الاستعماري فإن هناك العديد من الدول النامية كانت دولاً مستعمرة، لذا يُقال بأن الإرث الاستعماري قد ساهم بكبح المؤسسات الملائمة. إلا أن هناك، بنفس الوقت، دول متقدمة حالياً كانت تحت الاستعمار.

يجيب (نورث، 1995) على هذا التناقض بالقول بأن القوى الاستعمارية تخلق مؤسسات تعكس هباتها المؤسسية. فعلى سبيل المثال زرع المستعمرون الأسباب حكوماتهم المركزية، والنزعة المتطرفة للتدخل، وحماية حقوق الملكية الخاصة بالمتنفذين في أمريكا اللاتينية. في حين أن الاستعماري البريطاني جلب اتجاهه الخاص باللامركزية. لذلك، حسب المصدر السابق، فإن وضع الولايات

المتحدة، وكندا، كان أفضل في مجال كبح الدور المغالى به للدولة، وخلق مزيد من الفرص التنافسية، وبالتالي نمت هاتان الدولتان أسرع من دول أمريكا اللاتينية المستعمرة أسبانياً.

إلا أن السؤال المنطقي الذي يترتب على الاستنتاج، المشار إليه أعلاه، هو: إذن لماذا فشل الاستعمار البريطاني في إفادة دول نامية في أفريقيا، والكاريبى، وجنوب آسيا؟ ولماذا نمت أسبانيا، وبريطانيا، أسرع من الدول التي استعمروها؟.

للإجابة على مثل هذه التساؤلات يشير (لابورتا وآخرون، 1997) إلى أن الإرث التشريعي والقانوني السابق لفترة الاستعمار له تأثير قوي على مدى الاستفادة، أو عدم الاستفادة، من مؤسسات الدول المستعمرة. إلا أن (بيستور وآخرون، 2000) لا يتفقوا مع هذا القول حيث يشيرون إلى حالات دول (مثل ألبانيا، وأرمينيا، وأذربيجان، وغيرها) يتشابه بها الإرث التشريعي والقانوني، ومع ذلك اختلفت في أدائها المؤسسي. وللإجابة على ذلك يعتقد (بيركويتز وآخرون، 2000) بأن الطريقة أو الآلية التي يتم وفقها استضافة المؤسسات (من خلال الاحتلال، أو الاستعمار، أو التقليد، أو التقبّل أو عدم التقبّل) هي العامل الرئيسي المحدد لمدى استفادة الدولة المضيفة من المؤسسات. ويشيرون إلى أنه كلما كانت الدولة المضيفة على دراية⁽⁶⁰⁾ بالمؤسسات المستوردة كلما ساعد ذلك على التقبّل⁽⁶¹⁾، وكلما كانت على غير دراية كلما كان ذلك مدعاة لعدم التقبّل⁽⁶²⁾. كما أن التقبّل يرتبط بآلية استزراع المؤسسات، ففي حالة الحرب مثلاً فرضت القوانين النابليونية على الدول الأوروبية، التي تلاشت بعد الإندحار النابليوني. أما في حالة الفرض من خلال إعلان بالقبول مثل فرض القوانين الأمريكية على اليابان، وكذلك الألمانية، فإنها قد تستمر مع إعادة التكيف لاحقاً.

ويورد (Ibid.) أمثلة شملت (39) دولة متقدمة، ونامية للإشارة إلى مدى (تقبّلها) أو (عدم تقبّلها) للمؤسسات والنظم الأجنبية في الدولة المضيفة، وسواء جاء هذا التقبّل، أو عدم التقبّل وفقاً للآلية الطوعية أو الإلزامية. ففي حالة أستراليا، مثلاً، حصل الاستزراع المؤسسي خلال الفترة (1808 - 1833) بشكل ملزم، إلا أن الدولة المضيفة كان على دراية وفهم بالمؤسسات الخاصة بالدولة المستعمرة لذلك تقبّلتها. أما في حالة سنغافورة فكانت بشكل إلزامي (1858-1895) ولم يتم تقبّلها (أنظر الملحق).

خلاصة القول أن هناك شروط لا بد من توفرها حتى تعمل المؤسسات المتطورة بالشكل الذي يساهم في تحوّل الدول النامية إلى أخرى متطورة. ولعلّ من أهم هذه الشروط القيم والعادات والتراث المؤسسي (الرسمي: الدستور والقوانين، وغير الرسمي، الثقافة السائدة والمستمدة من العادات والتقاليد وغيرها) التي تعمل بظلمها المؤسسات المتطورة القادمة من دول متقدمة. وكلما كانت هذه

الحاضنة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية متقبلة وعلى دراية بالمؤسسات المتطورة، كلما تم تفعيل عمل المؤسسات، والعكس صحيح. ويبدو أن أغلب الدول النامية، التي لم تشهد ما يوحي بفترات تحوّل نحو التطور، هي دول يسودها التأثير المؤسسي غير الرسمي المستمد من القبلية والعشائرية والطائفية، أو/و التي تسود مؤسساتها الرسمية بنود لا تتسق مع التطور الاقتصادي والاجتماعي، مثل عدم فصل السلطات، أو عدم ضمان حرية تداول المعلومات دستورياً (رفع في تكلفة المعاملات)، أو التمييز حسب النوع الاجتماعي، أو الإشارة إلى مرجعيات غير مدنية كأساس للتشريع.

سادس عشر: ملاحظات ختامية

أ. هل جميع العوامل المشار إليها أعلاه مسؤولة عن عدم انتقال الدول النامية إلى أخرى متقدمة؟ الإجابة: كل هذه الأسباب لعبت دوراً في عدم الانتقال، إلا أن الأهم هو غياب أو ضعف الشروط المسبقة للنمو والتنمية. ولعلّ من أهم الشروط المسبقة هي غياب الرؤية⁽⁶³⁾ المسبقة لمستقبل الدولة النامية. وهذه الرؤية قد لا تستلزم نظاماً سياسياً معيناً (سنغافورة: دكتاتورية رشيدة، الصين: نظام شمولي، كوريا الجنوبية: نظام عسكري تحوّل إلى ديموقراطي، تركيا: نظام يقوده العسكر تحوّل إلى نظام ديموقراطي،...). وتستلزم هذه الرؤية تحديد الفجوة التنموية لكل بلد نام (على سبيل المثال: الفجوة المؤسسية).

ب. هل تتصف إقتصادات الدول النامية بكونها إقتصاديات قابلة للنمو⁽⁶⁴⁾ ومن ثم قابلة للتحوّل لدول متطورة، أم لا؟ يرى (ريفيرو، 2011) بأن التنمية في الدول النامية الحالية عبارة عن وهم، وأن إقتصاديات هذه الدول غير قابلة للحياة، وأن ما يحصل من جهود هو ضمن سياق عدم التنمية، وذلك بفعل عدم تنمية (130) بلد نام خلال العقود الأربع الماضية باستثناء أربع دول حديثة التصنيع هي: تايوان، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، وهونغ كونج، وهؤلاء يشكلون (2%) من سكان العالم الذي يطلق عليه خطأ (ومن وجهة نظره) عالمياً نامياً. ويعتقد المؤلف بأن تجربة هذه الدول لن تتكرر، حيث أنه "من المتعذر نشوء أرخبيل صغير مكوّن من أربع دول اقتصادية رأسمالية شبه متطورة في عالم التخلف الواسع المكوّن من السكان الفقراء والمنخفض الدخل في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. في سبعينات القرن الماضي كانت الحرب الباردة تعني الحرب في آسيا، وكان تهديد التوسع الصيني والسوفيتي ملموساً في فيتنام، فاضطرت الولايات المتحدة واليابان إلى تعزيز إقتصادات تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وهونغ كونج كمعاقل لاحتواء الشيوعية وتجنب تأثير الدومينو في حال فقدان جنوب شرق آسيا. لذلك أغدق عليها الاستثمارات الدولية الوفيرة

والائتمانات وسمحا لها بإنشاء الرأسمالية التي تدعمها الدولة، وحماية المؤسسات الخاصة وتوجيهها نحو الصادرات، وهو الأمر الذي يعتبر محظوراً اليوم. وتلقت هذه الدول الأربع أيضاً إستثمارات كبيرة من اليابان، الدولة التي وفّرت عليها الحماية الأمريكية تكاليف سباق التسلح الباهظة“.

ويضيف المؤلف سبباً آخرأ لعدم قابلية الدول النامية للحياة وهو التغير الهيكلي في الطلب على منتجات الدول النامية المتضمنة للمواد الأولية، والسلع المصنّعة التقليدية. ففي مجال المواد الأولية إنخفضت، على سبيل المثال، المواد الخام التي تستهلكها اليابان حالياً بنحو (40%) عن المواد الخام المستخدمة في عام 1973. مع اتجاه لخفض استخدام المعادن، مثل النحاس والألمونيوم والفولاذ والقصدير والزنك والرصاص والحديد، وهو الأمر الذي سترك أثراً على الدول النامية المصدرة لهذه المعادن في القرن الحالي. مع اتجاه لاستبدال المنسوجات الطبيعية بمنسوجات مصنّعة كيميائياً (خيوط صناعية بدلاً من خيوط القطن والصوف)، وإحلال المحليات والدهون الصناعية محل السكر وزيت النخيل، والقهوة الحيوية محل القهوة الطبيعية، والفانيليا الصناعية محل الطبيعية، وإحلال السيراميك محل المعادن في السيارات والطائرات والقطارات، وبالتالي توفير كبير في الطاقة بسبب خفة الوزن. وينقل اليوم (40) كيلوغرام من الألياف الضوئية عدد الرسائل الهاتفية التي ينقلها طن من النحاس. وجاري العمل، ضمن مصادر طاقة أخرى، على نوع من الطاقة يدعى (خلية الوقود) من خلال مزج الهيدروجين بالأوكسجين في نوع من البطارية التي تحدث تفاعلاً يولّد الكهرباء والحرارة. والعمل على الأقل في إحلال هذا المصدر من الطاقة محل البنزين في محرك الاحتراق الداخلي (تقوم مرسيديس بنز، ومازدا، ونيسان، حالياً بتجارب على هذه المصادر من الوقود). وتضيف مثل هذه التحولات في هيكل الطلب على منتجات الدول النامية تحدياً آخر إلى التحديات التي تجابه الدول النامية، والمشار إليها في متن المحاضرة.

ج. ما العمل إذن؟ بداية لا يوجد حلّ سحري⁽⁶⁵⁾ لتحويل الدول النامية إلى أخرى متطورة. الأمر يعتمد على مدى توفر (حزمة) الشروط المسبقة، وليس على السياسات الاقتصادية المتبعة، رغم أهمية الأخيرة في حالة توفر هذه الشروط. وعلى رأس هذه الشروط أولاً، رأس مال بشري متطور، أو قابل للتطوير، أي لا يصطدم بمعوقات من مؤسسات غير رسمية (ثقافة من أعراف وتقاليد وقيم لا تشجع التطور). إن وجود رأس مال بشري، وفي كل مستويات إدارة الدولة، بشكل عام أو خاص، أو مشترك، مدرّب تدريباً راقياً وحديثاً يجعل من مهمة إدارة واتخاذ القرارات أمراً سهلاً وروتينياً ويقود إلى نتائج إيجابية لصالح الاقتصاد القومي، ويساهم في التعامل مع إدارة الأزمات والصدمات بشكل إيجابي.

د. تعتبر الإدارة السياسية وما يتبعها من إدارة إقتصادية شرطاً آخر من الشروط المسبقة. لغياب الطبقة الوسطى المؤهلة تأهيلاً مدنياً لإدارة الدول النامية، وترك مهام الإدارة للفئات غير المدربة ذات الخلفيات غير المدنية، لا يساعد إطلاقاً في تحول الدولة من نامية إلى متطورة، بل يعوّمها. والأمثلة كثيرة في هذا المجال، فعلى سبيل المثال، تعتبر فترة الحكم الملكي في العراق 1921-1958 من أفضل الفترات في الإدارة السياسية والاقتصادية مقارنة بالفترات اللاحقة. حيث كان هناك وعي من النخبة الوسطى بأهمية التمثيل البرلماني الحرّ، والمعارضة، وتوفير التعليم والصحة، وبرامج الإعمار، واستثمار العوائد النفطية في إنفاق استثماري وليس جاري. وكذلك تجربة لبنان ولغاية 1975، قبل الحرب الأهلية وما تبعها من نتائج، حيث حقق لبنان معدلات نمو وصلت إلى (6%)، والتي لم ترق لها حتى الدول ذات الفوائض المالية، آنذاك.

هـ. لا توجد شواهد قوية على تطور اقتصادي لأي دولة متقدمة أو نامية من دون تدخل (رشيد) للدولة. وتشمل هذه الشواهد تجارب الدول المتقدمة عندما كانت نامية (وحتى عندما أصبحت متقدمة، والدول النامية المصنّعة حديثاً) (أنظر في تفصيل تجارب هذه الدول شينغ، 2003). كما أنه لا ينصح بتحرير التجارة الخارجية من دون نجاح مسبق للسياسة الزراعية، والصناعية، والخدمية ينتج عنها سلع وخدمات تنافسية. لأن العكس سيترتب عليه إغراق وتدهور قطاعي (أنظر شينغ، 2006). لقد تبنت جميع الدول المتقدمة حالياً، النامية سابقاً، تقريباً، سياسة إحلال واردات ترتب عليها خلق منتجات قطاعية متطورة، تبعها تحرير تدريجي وتحول للصادرات.

و. لا يوجد ما يوحي بأن الديمقراطية شرط مسبق لتحقيق التحول. بل أن الديمقراطية مهمة لاعتبارات أخرى من أهمها ضمان حرية المواطن، وسيادة القانون، وحرية عمل المجتمع المدني. بعبارة أخرى، إن العمل لضمان حياة ديمقراطية قد تحركه أسباب سياسية وإنسانية أكبر مما تحركه الحاجات الاقتصادية.

ز. لا يوجد ما يسمى بكونية النظرية الاقتصادية الصالحة لكل زمان ومكان، فلا توجد تجارب متطابقة من حيث السياسات الاقتصادية جرى تطبيقها كونياً، وأدت إلى نفس النتائج. فسياسة إحلال الواردات وتشجيع الصادرات قد تنجح في دول، وقد تفشل في أخرى. وقد يعمل دعم الصادرات في فترة ودولة معينة، وقد لا يعمل في فترة أخرى ودولة أخرى، وهكذا (قارن تجارب دول أمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا). فسياسات الاستقرار، والتكيف الهيكلي، التي صلحت لليابان ودول جنوب شرق آسيا، قد لا تصلح لدول نامية ومنها دول

في الوطن العربي. فالدكتاتورية الرشيدة، التي تمثلت في رئيس وزراء سنغافورة، قد لا تكون متوفرة. كما أن الديمقراطية التي شهدتها دول جنوب شرق آسيا، واليابان، قد لا تكون متوفرة أيضاً بفعل ندرة الديمقراطيين (لا ديموقراطيين بدون ديموقراطيين). وبالتالي فهناك حاجة ملحة لإعادة بناء نظام للقيم من خلال نظام تعليمي تساهم فيه الدولة بشكل كبير ملكية وتوجيهاً ومن خلال رؤية مدنية واضحة.

ح. من المهم تجنب طرح "الأسئلة الخاطئة" عند التعامل مع اشكاليات التنمية في الدول النامية على وجه الخصوص. فعلى سبيل المثال، طرح السؤال الخاص بماهية معدل النمو الأمثل للحاق بالدول المتقدمة هو سؤال خاطئ. وكذلك طرح السؤال الخاص بماهية معدل النمو اللازم للاستقرار الاقتصادي كشرط لجذب الاستثمارات، ومن ثم تعزيز معدل النمو، هو سؤال خاطئ. وطرح السؤال الخاص بتعديل الخلل لسوق العمل حسب الجنسية هو سؤال خاطئ. ونفس الشيء بالنسبة للسؤال الخاص بدور السياسة النقدية والمالية والتجارية في إنجاز مراحل التحول من دول نامية إلى متقدمة، هو سؤال غير دقيق. وهناك العديد من الأسئلة الخاطئة المشابهة.

إن السؤال الأهم هو: ما هي محددات التنمية، وليس النمو، في مجتمع نام (معين)؟ وبعد الاستشارة بأراء الاقتصاديين (وغير الاقتصاديين)، قد لا يفاجأ متخذوا القرار بأن أهم هذه المحددات غير اقتصادية بالأساس، مثل: سيادة الأعراف والتقاليد على القانون والمؤسسات الدستورية، وفقدان الحياة الدستورية⁽⁶⁶⁾ رغم وجود دستور⁽⁶⁷⁾، وعدم وجود مشروع للنهضة، بشكل عام، وعدم وجود نظام تعليمي راقى يخدم مشروع النهضة، بشكل خاص،... الخ.

ط. من المهم إعادة النظر في التكتلات الإقليمية بالشكل الذي ينتج عنه تنوع في الموارد والخبرات ضمن التكتلات الجديدة، لأن هناك العديد من الدول النامية الحالية التي (قد) تتحول إلى دول غير قابلة للحياة (حسب توصيف ريفيرو، 2011). وذلك بفعل التطورات التقنية التي ستدفع الكثير من المواد الأولية التقليدية، وحتى السلع المصنعة التقليدية، إلى الكساد. بالإضافة إلى احتمالات تغير المصالح الجيوسياسية. إن إعادة النظر في التكتلات الاقتصادية، القائمة على تبادل المصالح الاقتصادية، بدلاً من الاعتبارات السياسية الآنية، قد يكون عاملاً مساعداً في تحول الدول النامية إلى دول أكثر تطوراً. خاصة وأن المصالح الاقتصادية محل التبادل قد لا تكون متاحة في الآجال الطويلة القادمة، وبالتالي تنتفي مبررات التكتل.

ي. الاستنتاج والملاحظة الرئيسية هي أنه من المؤكد أن حل معضلة الدول النامية هي ليست حلاً اقتصادياً بالمقام الأول. بل أن الحل الاقتصادي هو حل تابع لمتغيرات أخرى منها الثقافى، والاجتماعى، والسياسى، وغيرها. ويمكن أن توصف هذه المتغيرات بوصف الشروط المسبقة للنمو والتنمية والتي في حال استمرار غيابها، قد يصعب الحديث عن مراحل تحول، وإن حصلت فإنها غير مستدامة.

سابع عشر: ملخص المناقشات

تطوّرت المناقشات إلى العديد من الأسئلة والملاحظات، منها، أولاً، ما يرتبط ببرنامج الإصلاح الزراعي وضرورتها في الحالة المصرية لشدة تركّز الملكية الزراعية، وكانت الإجابة تشير إلى أهمية احترام العدالة في توزيع وإعادة توزيع الملكية الزراعية، إلا أن المهم أن لا يتم ذلك على حساب كفاءة الإنتاج الزراعي وتحويل الدولة من مصدر صافٍ إلى مستوردة صافية للسلع الزراعية. كما تمت الإشارة، ثانياً، إلى إشكالية من يقود الآخر: النمو أم التنمية. وتطوّرت الإجابة إلى أن الدول العربية والنامية عموماً قد جرّبت التركيز على النمو من خلال عدة عقود إلا أنها انتهت بتعميق سوء توزيع الدخل، وانتشار ظاهرة الفقر. لذا فإنه من المفضل التركيز على التنمية، التي تشمل ضمنها النمو باعتباره يمثل المكوّن الكمّي للتنمية. وأشارت في مجموعة ثالثة من الملاحظات إلى أهم التحديات التي تواجه الدول النامية، وكانت الإجابة هي ضيق السوق وضرورة التكتل إقليمياً أو بالتعاون مع الدول الصاعدة مثل الصين والهند، من خلال الاستثمارات في هذه الدول على شكل إستثمارات صناعية وزراعية وخدمية، حيث أن الإنتاج الكبير عامل مهم وضروري لخلق القدرات التكنولوجية اللازمة لإيجاد ميزات تنافسية جديدة.

الهوامش

(1) Millennium Development Goals “MDGs” .

(2) A. Hamilton.

(3) Infant Industry.

(4) F. List.

(5) W. Rostow.

(6) Rosentein-Rodan.

(7) R. Nurkse.

(8) R. Solow.

(9) A. Lewis.

(10) Chenesy.

(11) Bottlenecks.

(12) A. Sen.

(13) Drain.

(14) Enclave Industrialization.

(15) Wage-goods gap.

(16) Penn World Tables.

(17) يلاحظ أن مقترحات إجماع واشنطن تعتمد في عملها في الدول النامية على مقترحات مضادة للدورة الاقتصادية: حالة كساد ← مزيد من الضغط في الإنفاق. في حين تعتمد سياسات الانتعاش الاقتصادي بعد الكساد عام 2008 على سياسات متسقة مع الدورة الاقتصادية Procyclical كساد ← مزيد من الإنفاق.

(18) Multiplier.

(19) Economic Possibilities for Our Grand Children.

(20) V. Rao.

(21) Mosquito Net.

(22) Import Substitution.

(23) Marshall-Leaner Condition.

(24) Rent.

(25) Rentier Economy.

(26) Leontief Paradox.

(27) J. Peron.

(28) R. Regan.

(29) P. C. Hui.

(30) State Corporate.

(31) Lockheed Aircraft .

(32) Kakuei Tanaka.

(33) C. D. Hwan.

(34) R. T. Woo.

(35) Financial Depression.

(36) Hidden Ideology.

(37) Developmentalism.

(38) Production Fetishism.

(39) Ceteris Paribus.

(40) Economic Welfare.

(41) Tracking Down.

(42) Endogeneity Problem.

(43) Cross-Section.

(44) Learning by Doing.

- (45)Bretand Russell.
(46)R. Stamford.
(47)L. K. Yew.
(48)National Trade Certificate.
(49)Continuing Education and Training (CET).
(50)Stanford Encyclopedia.
(51)Transaction Costs.
(52)Constitutions.
(53)Economic Policies.
(54)Politics.
(55)Hard State.
(56)Social Structure.
(57)Rules of Game.
(58)Play of Game.
(59)Allocation Mechanisms.
(60) Formality.
(61) Receptive.
(62)Unreceptive.
(63)Vision.
(64)Variable.
(65)Panacea.
(66)Constitutionism.
(67)Constitute.

المراجع العربية

- الغامدي، عبدالله، (2007)، الاقتصاد السياسي للتنمية في اليابان: دراسة في تحليل أسباب الخصخصة، المجلة العلمية، جامعة أسيوط، العدد 43.
- أمين، جلال، (1979)، المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤشرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي الغربي والعلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- أمين، سمير، (1974)، التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة، دار الحقيقة بيروت.
- جلال، أحمد، (2005)، آثار تحرير التجارة على الاقتصاد المصري، سلسلة آراء في السياسة والاقتصاد، العدد (16)، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

ريفيرو، ازوالدودي، (2011)، خرافة التنمية: الاقتصادات غير القابلة للحياة في القرن الواحد والعشرين، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، الطبعة الأولى. صندوق النقد العربي وآخرون، (2010)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي. صندوق النقد العربي وآخرون، (2010).

ضاهر، مسعود، (1999)، النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه واختلاف النتائج، سلسلة عالم المعرفة، رقم 252، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

عيساوي، شارل، (1990)، التاريخ الاقتصادي للهِلال الخصيب 1800 – 1914، ترجمة رؤوف حامد عباس، مركز دراسات الوحدة العربية.

كريم، كريمة، (1994)، الفقر وتوزيع الدخل في مصر، منتدى العالم الثالث، القاهرة.

يو، لي كوان، (2007)، من العالم الثالث إلى الأول، قصة سنغافورة، 1965-2000، ترجمة معين الإمام، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية.

المراجع الانجليزية

Berkowitz, D., K. Pistor, and J. Richard, (2000), Economic Development, Legality, and the Transplant Effect, Working Paper No. 39, Center for International Development at Harvard University (CID), March.

Brandhan, P., (1999), Democracy and Development: A Complex Relationship, In: Shapiro I., and C. Hacker-Corden (eds.), Democracy's Values, Cambridge University Press <<http://emlab.berkeley.edu/users/webfac/bardhan/papers/BardhanDemocracy.pdf>>.

Burnside, C. and D. Dollar, (2000), Aid, Policies and Growth, American Economic Review, Vol. 90, No. 4.

Chang, H. (2003), Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective, Anthem Press, London.

Chang, H. (ed.) (2006), Rethinking Development Economics, Anthem Press, London.

Chenery, H., et. al., (1976), Redistribution With Growth, 3rd Printing, Oxford University Press.

- Easterly, W., (2000), The Elusive Quest for Growth: Economists' Adventures and Misadventures in the Tropics, Cambridge, MA. MIT Press.
- Easterly, W., (2006), The White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the Rest Have Done So Much Ill and So Little Good?, The Penguin Press.
- Elbadawi, I., S. Makdisi and G. Milante, (2011), Explaining the Arab Democracy Deficit, in: Elbadawi, I. and S. Makdisi, (2011), Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit, Routledge.
- Hayami, Y., and Y. Godo, (2005), Development Economics: From the Poverty to the Wealth of Nations, Third Edition, Oxford University Press.
- Issawi, C., 1983, Why Japan?, In: Ibrahim, I., (1983), Arab Resources: The Transformation of Society, Croom Helm, London.
- Jütting, J., (2003), Institutions and Development: A Critical Review, Working Paper No. 210, OECD Development Center, July.
- Keynes, J., (1930), Economic Possibilities for Our Grandchildren <<http://www.eco.yale.edu/~smith/econ116a/keynes1.pdf>>.
- La Porta, R., et. al., (1997), Legal Determinants of External Finance, The Journal of Finance, No. 3, Vol. LII, July.
- Lewis, A., (1955), The Theory of Economic Growth, Allen and Unwin, London.
- Lipset, S., (1959), Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy, American Political Science Review, Vol. 53, No. 1.
- Lloyd, P., (2007), 100 Years of Tariff Protection in Australia, Research Paper No. 1023, Department of Economics, University of Melbourne, December.
- Mathur, P., (1963), Gains in Economic Growth From International Trade: A Theoretical Explanation of Leontief Paradox, Kyklos, Vol. 16, No. 4.
- Mathur, P., (1991), Why Developing Countries Fail to Develop?, St. Martin's Press, New York.
- Meier, G., and J. Stiglitz (eds.), (2001), Frontiers of Development Economics: The Future in Perspective, World Bank and Oxford University Press.
- Naoroji, D., (1878), Poverty of India: Talbot Collection of British Pamphlets, Vincent Brooks, Reprinted 2010, London.
- Nasar, S., (2011), Grand Pursuit, Great 20th Century Economic Thinkers and What They Discovered About the Way the World Works, Fourth Estate.

- North, D., (1995), NIE and Third World Development, In: Harris, J. et al., (1995), The New Institutional Economics and Third World Development, Routledge.
- Nurkse, R., (1966), Problems of Capital Formation and Underdeveloped Countries, Basil Blackwell.
- Pistor, K., M. Raiser, and S. Gelfer, (2000), Law and Finance in Transition Economies, Economics of Transition, Vol. 8, No. 2.
- Przeworski, A. and F. Limongi, (1993), Political Regimes and Economic Growth, *Journal of Political Perspectives*, No. 7, Vol. 3.
- Przeworski, A., (1991), Democracy and the Market: Political and Economic Reform's in Eastern Europe and Latin
- Rao, V., (1958), Investment, Income and The Multiplier in An Underdeveloped Economy, In: Agrawala, A., and S., Singh, The Economics of Underdevelopment, Oxford University Press, India.
- Rodrik, D., (1998), Where Did All the Growth Gone? External Shocks, Social Conflict, and Growth Collapses, *Journal of Economic Growth*, Vol. 4, No. 4.
- Rosentein-Rodan, (1964), Capital Formation and Economics Development, George Allen and Unwin Ltd.
- Rostow, W., (1960), The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto, Cambridge University Press.
- Sachs, J., (2005), The End of Poverty: How We Can Make it Happened in Our Lifetime, Penguin Books.
- Sachs, J., (2001), Tropical Underdevelopment, NBER Working Paper No. 8119.
- Sen, A., (1999), Development As Freedom, Knopf, New York.
- Sirowy, L., et. al., (1990), The Effects of Democracy on Economic Growth and Inequality: A Review, Comparative International Development, No. 25, Vol. 1.
- Solow, R., (1987), Growth Theory: An Exposition, New Paperbound Edition with 1987 Nobel Lecture, Oxford University Press.
- Somolekae, G., et al., (2007), The Democracy and Development Nexus: Exploring the Linkage, Paper Presented at the International Conference on Sustaining Africa's Democratic Momentum, 5-7 March, South Africa.

Stanford Encyclopedia, <<http://plato.stanford.edu/entries/social-institutional>>
Tariffs in United States History – Wikipedia, the free encyclopedia, <http://en.wikipedia.org/wiki/Tariffs_in_United_States_history>.

Taylor, W., (1974), Labour Absorption With Import Substitution Industrialization, Oxford Economic Papers, Vol. 26, No. 1.

Taylor, L., (1979), Macro Models for Developing Countries, McGraw-Hill Book Company.

Taylor, L., (1989), Stabilization and Growth in Developing Countries: A Structural Approach, Harwood Academic Publishers.

Taylor, L., (2008), Reconstructing Macroeconomics, Viva Books, New Delhi.

UN Millennium Project, (2005), Investing in Development : A Practical Plan to Achieve the Millennium Development Goals, New York <<http://www.unmillenniumproject.org/documents/MainReportcomplete~/owers.pdf>>.

UNDP website <<http://hdrstats.undp.org/en/indicators/49806.html>>

UNDP, (1990), Human Development Report, N.

United Nations Development Group, (2009), Addendum to 2nd Guidance Note on Country Reporting on the Millennium Development Goals, Nov. <<http://mdgnet.undp.org/?=node/30>>.

Wade, R., (1990) Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization, Princeton University Press.

WDI website <<http://data.worldbank.org.catalog/world-development-indicators>>

World Bank, (1993), The East Asia Miracle: Economic Growth and Public Policy, A World Bank Policy Research Report, Washington, D.C.

Yousif, B and E. Davis, (2011), Iraq: Understanding Autocracy, Oil and Conflict in a Historical and Socio-Political Context, in: Elbadawi, I. and S. Makdisi, (2011), Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit, Routledge.

الملحق رقم (1): تقبّل وعدم تقبّل الاستزراع المؤسسي

مدى تقبل الاستزراع	التقبّل		التحويل		فترة الاستزراع المؤسسي	الدولة
	على دراية	تأقلم	الزامي	تطوعي		
تقبل	1	0	1	0	1873-1808	استراليا
تقبل	1	0	0	1	1887-1810	بلجيكا
تقبل	1	0	1	0	1830-1810	كندا
تقبل	1	0	1	0	1801-1769	ايرلندا
تقبل	0	1	1	0	1945-1858	فلسطين المحتلة
تقبل	1	1	0	1	1870-1805	ايطاليا
تقبل	0	1	0	1	1899-1868	اليابان
تقبل	1	1	0	1	1838-1810	هولندا
تقبل	1	0	1	0	1900-1840	نيوزلندا
تقبل	1	1	0	1	1880-1862	الارجنتين
تقبل	0	1	0	1	1880-1854	تشلي
عدم تقبل	0	0	0	1	1865-1808	البرازيل
عدم تقبل	0	0	0	1	1853-1821	كولومبيا
عدم تقبل	0	0	0	1	1881-1831	الاكوادور
عدم تقبل	0	0	0	1	1840-1798	مصر
عدم تقبل	0	0	0	1	1878-1821	اليونان
عدم تقبل	0	0	1	0	1898-1844	هونغ كونج
عدم تقبل	0	0	1	0	1888-1858	الهند
عدم تقبل	0	0	1	0	1870-1815	اندونيسيا
عدم تقبل	0	0	0	1	1918-1850	الاردن
عدم تقبل	0	0	1	0	1918-1895	كينيا
عدم تقبل	0	0	1	0	1937-1867	ماليزيا
عدم تقبل	0	0	0	1	1889-1821	المكسيك
عدم تقبل	0	0	1	0	1915-1863	نيجيريا
عدم تقبل	0	0	1	0	1888-1858	باكستان
عدم تقبل	0	0	0	1	1853-1811	بيرو
عدم تقبل	0	0	1	0	1898-1889	الفلبين
عدم تقبل	0	0	0	1	1867-1808	البرتغال
عدم تقبل	0	0	1	0	1895-1858	سنغافورة
عدم تقبل	0	0	1	0	1865-1815	جنوب افريقيا
عدم تقبل	0	0	1	0	1945-1912	كوريا الجنوبية
عدم تقبل	0	0	0	1	1829-1808	اسبانيا
عدم تقبل	0	0	1	0	1861-1796	سويسرا
عدم تقبل	0	0	1	0	1945-1895	تايوان
عدم تقبل	0	0	0	1	1935-1908	تايلاند
عدم تقبل	0	0	0	1	1927-1850	تركيا
عدم تقبل	0	0	0	1	1900-1878	اوروغواي
عدم تقبل	0	0	0	1	1873-1811	فنزويلا
عدم تقبل	0	0	1	0	1923-1888	زيمبابوي

المصدر: Berkowitz, et. al., 2000.

(1) تشير إلى توفر الإلزامية، والطوعية.

(0) تشير إلى عدم توفر الإلزامية، والطوعية.

الملحق رقم (2): متوسط معدلات التعريف على السلع المصنّعة في الدول المتقدمة حالياً والنامية سابقاً

الدولة	1820	1875	1913	1925	1931	1950
استراليا	R	20-15	18	16	24	18
بلجيكا	8-6	10-9	9	15	14	11
الدانمارك	35-25	20-15	14	10	م.غ	3
فرنسا	R	15-12	20	21	30	18
المانيا	12-8	6-4	13	20	21	26
إيطاليا	م.غ	10-8	18	22	46	25
اليابان	R	5	30	م.غ	م.غ	م.غ
هولندا	8-6	5-3	4	6	م.غ	11
روسيا	R	20-15	84	R	R	R
اسبانيا	R	20-15	41	41	63	م.غ
السويد	R	5-3	20	16	21	9
سويسرا	12-8	6-4	9	14	19	م.غ
بريطانيا	55-45	0	0	5	م.غ	23
امريكا	45-35	50-40	44	37	48	14

المصدر: مُشار إليه في: Chang, 2003.

R = قيود كبيرة وجوهرية على الواردات من السلع المصنّعة وبالتالي فإن متوسط معدلات التعريف لا يعني الكثير.
م.غ = غير متوفر

الملحق رقم (3): الحماية في بريطانيا وفرنسا 1821-1913
(مُقاسة في صافي عوائد الرسوم الجمركية كنسبة من قيم صافي الواردات)

السنوات	بريطانيا	فرنسا
1825-1821	53.1	20.3
1830-1826	47.2	22.6
1835-1831	40.5	21.5
1840-1836	30.9	18.0
1845-1841	32.2	17.9
1850-1846	25.3	17.2
1855-1851	19.5	13.2
1860-1856	15.0	10.0
1865-1861	11.5	5.9
1870-1866	8.9	3.8
1875-1871	6.7	5.3
1880-1876	6.1	6.6
1885-1881	5.9	7.5
1890-1886	6.1	8.3
1895-1891	5.5	10.6
1900-1896	5.3	10.2
1905-1901	7.0	8.8
1910-1906	5.9	8.0
1913-1911	5.4	8.8

المصدر: مُشار إليه في: Chang, 2003.

الملحق رقم (4): التعريف الجمركية التاريخية للولايات المتحدة الأمريكية

السنوات	متوسط التعريف	نسبة التعريف إلى إجمالي العوائد بالموازنة	السنوات	متوسط التعريف	نسبة التعريف إلى إجمالي العوائد بالموازنة
1792	%15.1	%95.0	1916	%8.9	%27.3
1795	%8.0	%91.6	1917	%7.7	%20.1
1800	%10.0	%83.7	1918	%31.2	%25.8
1805	%10.7	%95.4	1920	%16.8	%13.2
1810	%10.1	%91.5	1925	%13.0	%14.5
1815	%6.5	%46.4	1928	%13.8	%14.0
1820	%20.2	%83.9	1930	%19.2	%14.1
1825	%22.3	%97.9	1935	%15.6	%8.4
1830	%35.0	%88.2	1940	%12.6	%6.1
1835	%14.2	%54.1	1942	%13.4	%2.9
1840	%12.7	%64.2	1944	%10.6	%0.9
1845	%24.3	%91.9	1946	%7.7	%0.9
1850	%22.9	%91.0	1948	%5.5	%0.9
1855	%20.6	%81.2	1950	%4.5	%0.9
1860	%15.0	%94.9	1951	%5.5	%1.1
1863	%25.9	%55.9	1955	%5.1	%0.8
1864	%32.3	%38.7	1960	%7.3	%1.1
1865	%35.6	%25.4	1965	%6.7	%1.2
1870	%44.6	%47.3	1970	%6.0	%1.3
1875	%36.1	%54.6	1975	%3.7	%1.3
1880	%27.6	%55.3	1980	%2.9	%1.4
1885	%32.6	%56.1	1985	%3.6	%1.6
1890	%27.6	%57.0	1990	%2.8	%1.1
1900	%27.4	%41.1	1995	%2.6	%1.4
1910	%15.0	%34.6	2000	%1.6	%1.0
1913	%17.6	%44.0	2005	%1.4	%1.1
1915	%12.5	%30.1	2010	%1.3	%1.2

المصدر: مُشار إليه في: Tariffs in United States History.

صدر عن هذه السلسلة :

- 1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز
- 2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها
د. ابراهيم العيسوي (محرر)
- 3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت
د. عمرو محي الدين
- 4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية
د. جميل طاهر ، د. رياض دهاال ، د. عماد الامام
- 5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي
د. محمد عدنان وديع
- 6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية
د. ابراهيم العيسوي
- 7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل
د. محمد عدنان وديع
- 8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية في الدول العربية
د. علي عبد القادر علي
- 9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث
د. عماد الإمام
- 10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟
د. علي عبد القادر علي
- 11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات
د. محمد أنس الزرقا
- 12 - دور التجارة العربية البنينة في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر
- 13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية
اعداد : د. علي عبد القادر علي
- 14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية
اعداد : أ. عامر التميمي ، تحرير : د. مصطفى بابكر
- 15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات
اعداد : أ.د. ماجد خشبة ، تحرير : د. عدنان وديع
- 16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية
إعداد: د. عماد موسى، تحرير : د. أحمد طلفاح

- 17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئياً : إشارة لحالة العراق
إعداد: د . أحمد الكواز
- 18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة
إعداد: م . جاسم عبد العزيز العمار، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية
إعداد: د . علي عبد القادر علي ، تحرير: د. رياض بن جليلي
- 20 - هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟
إعداد: د . أحمد الكواز
- 21 - مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية
إعداد: د . أحمد الكواز
- 22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية
إعداد: د . علي عبد القادر
- 23 - العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية
إعداد: د . محمد عدنان وديع
- 24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات
إعداد: د . محمد نعمان نوفل
- 25 - المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية
إعداد: د . رياض بن جليلي
- 26 - البطالة ومستقبل أسواق العمل في الكويت
إعداد: د . بل قاسم العباس
- 27 - الديمقراطية والتنمية في الدول العربية
إعداد: د . علي عبد القادر علي
- 28 - بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص
إعداد: د . أحمد الكواز
- 29 - تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية
في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية
إعداد: أ . منى بسيسو
- 30 - الإصلاح الضريبي في دولة الكويت
إعداد: د . عباس المجرن
- 31 - استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون؟
إعداد: د . وشاح رزاق
- 32 - الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على دول الخليج
إعداد: د . وشاح رزاق
د . إبراهيم أونور
د . وليد عبد مولاة

- 33 - استخدام العوائد النفطية
إعداد: د. محمد إبراهيم السقا
- 34 - السوق الخليجية المشتركة
إعداد: د. أحمد الكواز
- 35 - الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية
إعداد: د. علي عبد القادر علي
- 36 - الضرائب، هبة الموارد الطبيعية وعرض العمل في الدول العربية ودول مجلس التعاون
إعداد: د. بلقاسم العباس
د. وشاح رزاق
- 37 - إندماج إقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية
إعداد: د. أحمد الكواز
- 38 - التجارة البينية الخليجية
إعداد: د. وليد عبد مولاة
- 39 - تطوير الأسواق المالية التقييم والتقلب اعتبارات خاصة بالأسواق الناشئة
إعداد: أ. ألان بيفاني
- 40 - تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. أحمد الكواز
- 41 - قياس كفاءة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. إبراهيم أونور
- 42 - مُحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية
إعداد: د. وليد عبد مولاة
- 43 - رأس المال البشري والنمو في الدول العربية
إعداد: د. بلقاسم العباس
د. وشاح رزاق

Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box: 5834 Safar 13059 - State of Kuwait

Tel: (965) 24843130 - 24844061 - 24848754

Fax: 24842935



المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب. 5834 الصفاة 13059 دولة الكويت

هاتف: 24843130 - 24844061 - 24848754 (965)

فاكس: 24842935

E-mail: api@api.org.kw

web site: <http://www.arab-api.org>